جامعـــة الشهيد حمه لخضر –الوادي
كلية الحقوق و العلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

# التحول الديمقراطي في البرازيل

مذكرة مكمّلة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية

تخصص: أنظمة سياسية مقارنة وحكم راشد

**إعداد الطالب:**
مرابط محمد أسامة

**تحت إشراف الأستاذ:**
الصادق جرايــة

**أعضاء لجنة المناقشة:**

| الاستاذ | الجامعة | الصفة |
|---|---|---|
| حفيظة معمري | جامعــة الشهيد حمه لخضر –الوادي | رئيســـــا |
| الصــادق جرايــة | جامعــة الشهيد حمه لخضر –الوادي | مقررا و مشرفا |
| سلــيم دحـــه | جامعــة الشهيد حمه لخضر –الوادي | مناقشـــــــا |

**الموسم الجامعي: 2016/2015 م*1437/1436هـ**

بسم الله الرحمن الرحيم

# إهـــــــــــداء

**أهدي هذا العمل**

**إلى من كانت لي سندا وعونا زوجتي**

**إلى جدتي**

**إلى من سخرا نفسيهما من أجل نجاحي ، فكانا دوما عونا وحافزا وسندا: والدي الكريمين العزيزين.**

**خالص الشكر لإخوتي وأخواتي لدعمهم الكبير .**

**إلى جميع أساتذتي وأصدقائي .**

# شــكــر

أشكر الله عز وجل الذي بتوفيق منه وفضل منه تمكنت من إنجاز هذه المذكرة .

وأقدم جزيل الشكر لأستاذي المشرف **الصادق جراية** على ما قدمه لي من توجيهات ونصائح وملاحظات قيمة أفادتني كثيرا في تناول موضوع الدراسة.

كما لا يفوتني تثمين وتقدير التوجيهات والجهود التي يبدلها الأساتذة المحترمون بقسم العلوم السياسية بجامعة **حمة لخضر** وفي كل جامعات الوطن.

الشكر الخالص لكل من كان عونا لي وساهم في إنجاز ونجاح هذا العمل.

قد هبت رياح التغيير على الكثير من دول العالم منذ الربع الأخير من القرن العشرين، ورغبة منها في تغيير الأوضاع العامة وتحسينها، سعت في الأخير لتبني النظام الديمقراطي .

وتعني الديمقراطية حرية الأفراد كمبدأ يحكم العلاقة بين السلطة والأفراد ، فالأصل في الإنسان الحر السعي دائما لتحسين أوضاعه والتعبير عن أفكاره التي يؤمن بها.

ويشهد العالم جملة من التغيرات والتحولات السياسية حيث نلاحظ تزايد عدد الدول التي تنتمي لما يصطلح عليه بالدول النامية، فقد تبنت عمليات إصلاح سياسية واقتصادية، حيث انتقلت فيها أنظمة الحكم من أنظمة استبدادية عسكرية شمولية إلى أنظمة ديمقراطية .

وهو ما اصطلح عليه بالتحول الديمقراطي هذه النقطة باتت محل اهتمام العديد من الباحثين والسياسيين، رغبة منهم في رصد وتفسير هذه الظاهرة ،انصب هذا الاهتمام على تداعيات الظاهرة وشمل مختلف المستويات والأصعدة سواء محلية ،إقليمية ودولية وذلك للتوصل إلى فهم هذه العملية باعتبارها ظاهرة عالمية .

وبالنظر إلى المفهوم كمبدأ وكممارسة فقد عرف تطورا ليصبح النظام الديمقراطي هو الذي يسمح بتوسيع المشاركة السياسية ويراعى في ذلك وجوب تحسين تحقيق الخدمة اللازمة لمختلف طبقات المجتمع قبل كل شيء ، ورغم تعدد أشكال الأنظمة الديمقراطية من حيث البنية المؤسسية والممارسات والإجراءات الديمقراطية فإن الأنظمة الديمقراطية مرتبطة بشروط اجتماعية واقتصادية وسياسية للاستمرار في عملها.

ومن دول العالم التي مستها عملية الدمقرطة أو التحول الديمقراطي مجموعة من دول أمريكا الجنوبية حيث شهدت موجة إصلاحات سياسية واجتماعية واقتصادية .خاصة ببروز تيارات يسارية في دول هذه المنطقة اللاتينية.

وستتمحور الدراسة في هذا الإطار حول جمهورية البرازيل الفدرالية وذلك لخصوصية التحول بهذه المنطقة من العالم ، وقد ساعدت في ذلك عدة عوامل داخلية وخارجية لحدوث هذا التحول، وذلك بوصول عدد من

الشخصيات ذات الاتجاه اليساري إلى سدة الحكم في البرازيل وحققت التداول السلمي الديمقراطي على كرسي الرئاسة.

وتبرز أهمية هذه الدراسة لخصوصية عملية التحول الديمقراطي في جمهورية البرازيل الفدرالية التي عرفت نمط تحول مغاير لما عرفته مثيلاتها في المنطقة أو في دول أخرى من العالم حيث اختلفت وتعددت أسباب التحول بين داخلية وخارجية ،حيث عرفت إصلاحات سياسية واقتصادية كبيرة وقطعت أشواطا فيها .

وهذا ما دفعنا لاختيار هذا الموضوع بالإضافة إلى محاولة تسليط الضوء على النقاط الإيجابية في منطقة تعتبر بعيدة نوعا ما منطقتنا. والاستفادة من التجارب التي عرفتها هذه المنطقة ودولة البرازيل بصفة خاصة منذ سنة 1964 حتى يومنا هذا.

يسعى هذا البحث لرصد وتحليل بعض أهم المصطلحات والمفاهيم التي ترتبط بموضوع البحث ، ثم يليها توضيح للمقاربات النظرية لعملية التحول الديمقراطي ثم دراسة لمختلف الجوانب في هذه الدولة بالإضافة للتطرق لتفسير ظاهرة التحول الديمقراطي في البرازيل وعوامل حدوثها وإبراز النتائج التي تم التوصل إليها تسبقها نبذة عامة عن البرازيل .

وهو ما يدفعنا لطرح الإشكالية التالية : **هل أدت عملية التحول الديمقراطي في البرازيل إلى ترسيخ عديد الحريات والحقوق وتكريس الحكم الديمقراطي أم أن العملية برمتها لا تعدو أن تكون مجرد عملية تكيف من قبل الطبقة الأوليغارشية الحاكمة تفاديا لفقدان المزايا و السلطة الفعلية ؟**

وهنا تندرج عدة تساؤلات نجملها فيما يلي:

– إذا كانت عملية التحول الديمقراطي ظاهرة تشهد عديد الأبحاث والدراسات فما هي أهم المفاهيم المصطلحات التي تحدد تقاربا معها؟

– وفيما تتمثل أهم النظريات والمقاربات التي تتناول عملية التحول الديمقراطي؟

– ماهية العوامل والظروف الخارجية والداخلية و ما مدى مساهمتها في عملية التحول الديمقراطي في البرازيل ؟

– مدى تأثير الظاهرة على البلاد والشعب البرازيلي ؟ و فيما يتمثل حاضر ومستقبل عملية التحول الديمقراطي في البرازيل؟

و للإجابة على هذه التساؤلات سنحاول اعتماد الفرضيات التالية :

– عملية التحول الديمقراطي هي ظاهرة سياسية ذات أبعاد متعددة اجتماعية،سياسية،اقتصادية،عسكرية...

– كانت عملية التحول الديمقراطي في البرازيل كخيار اعتمدته النخبة الحاكمة لتجاوز أزمات النظام السياسي .

– نجاح عملية التحول الديمقراطي في البرازيل جعل منها نموذجا يحتذى به .

أما فيما يخص الدراسات السابقة فلقد أسال هذا الموضوع الكثير من الحبر، وكان محل اهتمام الكثير من الباحثين والسياسيين هذا نظرا لما تحتله البرازيل من مكانة إقليمية ودولية وتأثير الأحداث الواقعة فيها على باقي دول أمريكا الوسطى وأمريكا الجنوبية, ومن بين هذه الدراسات :

كتاب لمحمد صلاح الدين بعنوان رائد النهضة البرازيلية: لولا دا سيلفا الذي تناول فيه الفترة الرئاسية للولا داسيلفا بكل جوانبها وتأثيرها على السياسة العامة بالبرازيل، بالإضافة إلى دورية صادرة عن مركز الجزيرة في سلسلة القوى الصاعدة تم التطرق في عدد منها إلى جمهورية البرازيل الفيدرالية والتي تناولت البرازيل من عديد الجوانب وحاولت تسليط الضوء على سر القفزة النوعية في اقتصاد البلاد، ومن بين الدراسات التي تناول الموضوع أيضا مقال لـAdriano nervo codato البروفيسور في العلوم السياسية من جامعة بارانا الفيدرالية تحت عنوان a political history of the Brazilian transition from military dictatorship to democracy تم التعرض خلاله لأهم الأحداث التي عرفتها الحقبة العسكرية وكذلك الأحداث التي رافقت عملية التحول الديمقراطي.

إن دراسة الظواهر والأحداث السياسية والتي تعتبر ظواهر اجتماعية تتميز بالصعوبة على عكس الظواهر في العلوم الطبيعية و لذلك فانه من الصعب بمكان إتباع منهج واحد أو حتى منهجين اثنين للوصول إلى الحقيقة

في العلوم السياسية و منه فقد حاولنا الاعتماد على عدة مناهج مختلفة بغية الإلمام بالموضوع و هذه المناهج هي المنهج التاريخي وهذا لما للأحداث الماضية والتاريخ من دور في رسم واقع الدول وحاضرها وحتى مستقبلها و لفهم الحاضر والقدرة على التنبؤ بالمستقبل لابد من معرفة الماضي ،كما حاولنا الاعتماد على هذا المنهج من اجل فهم الإرهاصات و الظروف التاريخية التي أدت إلى التحول الديمقراطي في البرازيل، كذلك اعتمدنا على المنهج الوصفي من أجل وصف حيثيات الموضوع كذلك منهج دراسة الحالة من أجل تسليط الضوء على جمهورية البرازيل الفيدرالية و دراستها من مختلف الجوانب ، اعتمدنا أيضا المنهج المقارن من أجل المقارنة بين مختلف مراحل الحكم و تبيان نقاط الاختلاف بين عديد الرؤساء وكيف ساعدت على التحول الديمقراطي. وأخيرا فقد استعنا بالمنهج التحليلي لدراسة وتحليل مختلف الأحداث وبخاصة الأزمة التي تعرفها البلاد حاليا. غير أنه قد واجهتنا بعض الصعوبات خلال إنجاز هذه الدراسة, و التي من بينها: اللغة حيث أن أغلب المراجع المهمة إما باللغة البرتغالية أو الإسبانية, كذلك صعوبة مواكبة الأحداث المتسارعة في الفترة الأخيرة في البرازيل.

وقد ارتأينا أن تكون خطة البحث كالتالي :

مقدمة الموضوع، الفصل التمهيدي الذي حاولنا من خلاله التطرق لبعض المصطلحات التوضيحية التي لها علاقة بالموضوع لكن لم يتم إدراجها في سياقه.ثم الفصل الأول الذي احتوى أربعة مباحث تطرقنا خلاله للجانب النظري لموضوع التحول الديمقراطي وأهم النظريات المفسرة ،ثم تلاه الفصل الثاني الذي تضمن خمسة مباحث تعرضنا خلاله لدراسة جمهورية البرازيل الفيدرالية– دراسة تطبيقية– وتضمن الفصل الثالث ثلاث مباحث تناولنا خلاله جدلية التحول الديمقراطي في البرازيل.

وخاتمة كانت عبارة عن استنتاجات و تضمنت إبداء رأي خاص حول الموضوع.

# الفصل التمهيدي

# الإطار المفاهيمي

بداية خصصنا هذا الفصل التمهيدي لدراسة مجموعة من المصطلحات التوضيحية والتي لها ارتباط بموضوع البحث ، غير أنه لن يتم إدراجها في صلب الموضوع .

- **الديمقراطية:**

الديمقراطية مفهوم شهد دلالات مختلفة بدءا من الفكر اليوناني القديم، الذي اعتبرها نظاما يساوي بين الناس من خلال تعزيز مبدأ الحرية والمشاركة، وقد اقتبس العالم من أرسطو المفاهيم الأساسية للديمقراطية بأنها السبيل لتوفير أسباب السعادة والفضائل الاجتماعية، إذ اعتبر أرسطو أن الحرية الفردية هي ركيزة الديمقراطية وفي تصور آخر للديمقراطية القائمة على العقد الاجتماعي، يرى البعض بأنها تكريس للحريات العامة التي تعتبر ركيزة للديمقراطية، وهي حرية الرأي و حرية العبادة، وحرية التملك والحرية الشخصية، وهو تصور وضع حجر الأساس لما يعبر عنه اليوم "الديمقراطية اللبرالية".

فالديمقراطية مفهوم دار ومازال يدور حوله الجدل الكثير، فهو مفهوم معقد وغامض ومركب استخدم ولا يزال يستخدم بمعان شتى تختلف باختلاف الزمان والمكان تبعا للاتجاهات الفكرية السائدة، فهي وليدة لإرث تاريخي وسياسي وثقافي بعينه، تنبت منه وتنمو و تتطور معه، وتعبر عنه.

وعليه يمكن القول أن الديمقراطية تعد مذهبا فلسفيا، وأسلوبا لنظام حكم في نفس الوقت, وكلمة ديمقراطية هي في الأصل لفظ لاتيني مركب،مأخوذ عن اللغة اليونانية Democratia وهي مركبة من كلمتين وهما : "Demos" وتعني الشعب و "Kratos" وتعني السلطة أو الحكم، وبذلك يصبح معناها "حكم الشعب نفسه بنفسه، ومشاركة أفراد الشعب كافة في الحكم"[1].

وتعرف أيضا على أنها " أسلوب للحكم ووسيلة للتعامل، تقوم على مجموعة من المبادئ أساسها احترام إرادة الأكثرية، وصيانة حقوق الأقلية من خلال مؤسسات تمثيلية دستورية تدعم الحقوق والحريات والتعبير عن الرأي وحق الاعتقاد والتنظيم الحزبي والمهني، وحق المشاركة السياسة في إدارة الشؤون العامة ".

[1] إبراهيم خضر لطيفة، الديمقراطية بين الحقيقة والوهم. القاهرة: عالم الكتب للنشر والتوزيع والطباعة،الطبعة1، 2006،ص63.

كما لنا أن نقول أيضا أن الديمقراطية هي"تلك الإجراءات التي تقوم بها الهيئة الحاكمة، حتى تصل إلى قرارات سياسية تسمح للأفراد المساهمة في اتخاذ القرارات المتعلقة بالدولة", وهي تجسيد عملي لصورة من صور الوعي البشري، تحمل في داخلها قيم إنسانية عليا هي: الحرية، العدالة، والمساواة.

وتقوم فكرة الديمقراطية سواء في سياق تحققها التاريخي أو في الخلاصات الفكرية لها ، على المبادئ التي حددها **جون لوك ومونتيسكيو** ، أي الحكم بالرضى رغم هذا فهي تبقى نسبية، لأن مبتغاها الدائم هو إيجاد حالة من التوازن بين الطبقات في المجتمع، لذا فإن أعلى مرحلة هي تلك التي تحقق فيها الديمقراطية حكم الشعب الذي يعطيه كامل حرياته في تجسيدها[1].

- ***التحول الديمقراطي:***

من الأدبيات التي راج استخدامها في الأوساط الأكاديمية والسياسية اصطلاح التحول الديمقراطي، أو عملية التحول الديمقراطي، أو التحول عن النظم السلطوية نحو النظم الديمقراطية،التي تباينت التفسيرات حولها ودرجة حدوثها وشروط قيامها، شأنها في ذلك شان مختلف المصطلحات السياسية الأخرى، التي عادة ما تستخدم في شكل مجموعة متنوعة من الكلمات أو المعاني دون اعطاء تعريف محدد لها على حد تعريف "روبرت دال". ويمكن تعريف التحول الديمقراطي بأنه "العملية التي يتم في إطارها صياغة أساليب وقواعد حل الصراعات بطرق سلمية، وصولا إلى وضع دستوري ديمقراطي، وعقد انتخابات نزيهة وحرة،وتوسيع نطاق المشاركة السياسية باعتبارها معيارا لنمو النظام السياسي ومؤشرا دالا على ديمقراطيته", كما تعني عملية الانتقال من النظام السلطوي إلى النظام الديمقراطي، أي تراجع الأنظمة السلطوية لتحل محلها أنظمة أخرى أكثر ديمقراطية تعتمد على الاختيار الشعبي الحقيقي، والمؤسسات المتمتعة بالشرعية، وعلى الانتخابات الحرة النزيهة كوسيلة لتبادل السلطة.

[1] إبراهيم خضر لطيفة ،مرجع سابق. ص 63.

فالتحول الديمقراطي يعني الانتقال من نظام سلطوي تقوم فيه علاقات سلطوية مؤسسة على السيطرة والخضوع وما تفرضه من استعمال لقوة الردع، إلى نظام أكثر ديمقراطية تقوم فيه العلاقات على وجود قيادة تنتج عنها طاعة وليس إذعان، و يعبر عن وجود إجماع داخل المجتمع بما يفضي على هذا النظام مشروعية[1].

بصفة عامة:

التحول الديمقراطي يعني الانتقال بالمجتمع من وضع إلى آخر يشترط أن يكون أحسن من سابقه، يتميز بمبدأ التداول على السلطة السياسية.

من خلال حق الأغلبية التى يفرزها التعبير الديمقراطي الحر والتنافس الحزبي التعددي، في إطار احترام حقوق الإنسان وحرياته وشخصيته الحضارية في المستوى الأول، ويفترض أن يتجسد هذا التحول داخل المنظومة الاجتماعية والثقافية والسياسية للأمة أخذا وعطاءا في المستوى الثاني، ومن ثم التحول الديمقراطي يتطلب مجموعة أسس تكون بمثابة شروط أولية أساسية للتغير الديمقراطي وهي:

- التخلي عن الأيديولوجية الانقلابية.
- الاستقرار الاقتصادي.
- الإصلاح الديني وعدم التهديد الخارجي.

ومنه يمكن رصد أهم مؤشرات مفهوم التحول الديمقراطي كالآتي:

- التداول السلمي على السلطة،عبر نظام تمثيلي ونزاهة الانتخابات في إطار التعددية السياسية والفصل بين السلطات.
- الحريات العامة في الرأي والتعبير والتنظيم، إلى جانب حرية الصحافة، ونظام فعال للاتصال وتبادل

[1] عبد القادر المخادمي رزيق ، الإصلاح الديمقراطي في الوطن العربي بين القرار الوطني والفوضى البناءة.القاهرة: دار الفجر،2007،ص76.

المعلومات.

- المؤسسة السياسية، و منظمات المجتمع المدني بمختلف مكوناته وفواعله الأساسية[1].

- **الانتقال الديمقراطي:**

وهو أحد مراحل عملية التحول الديمقراطي، وأخطرها لإمكانية تعرض النظام فيها لانتكاسات، حيث تتميز بالصراع بين النظام السابق والممارسة الديمقراطية الجديدة.

ليس كل انتقال في الحراك السياسي هو بالضرورة ديمقراطي النسق والمفهوم ولكن يمكن أن يكون أفعال وردود أفعال عن مطلب الديمقراطية المشروع وتكريسا للاستبداد والانتقال الديمقراطي يتحدد من خلال التخلي الكلى عن معالم النظام التسلطي والانتقال التدريجي سلميا نحو تجربة منظمة تتسم معالمها ببناء المنظومة الديمقراطية المتكاملة , ولهُ آلياته وشروطه الزمنية والمكانية والنسقية والتي تختلف من دولة إلى أخرى حسب بنيانها السياسي والاقتصادي والثقافي والاجتماعي والانتقال الديمقراطي مرحلة من ضمن مراحل البناء المؤسسي للديمقراطية .

ومن هنا فان الانتقال الديمقراطي ليس وجها آخر لمنظومة التسلط وإعادة إنتاجها، وهو يختلف عن الانقلاب السياسي والذي يعتبر بمثابة تغير وتغييرات مفاجئة في الدولة ونظام الحكم ، تغيير تعتمد قيادته على جماعة نافذة وتمتلك مقومات القوة ،أو من خلال المؤسسة العسكرية والتي تهدف فقط إلى الاستيلاء على السلطة وتسيير الدولة بالقوة.

والانتقال الديمقراطي يختلف عن مفهوم الثورة والتي من صورها العنف من خلال النضال المسلح تقوم به جماعات أو مجموع الشعب ضد منظومة الدولة التسلطية والخروج من حواجز الخوف وعن قوانينها التسلطية وبالتالي فإن الانتقال الديمقراطي في هذا النسق يتضمن مفهوم العدالة الانتقالية تتويجا لسلسلة من الانتقالات

[1] إسماعيل الشطي وآخرون، مداخل الانتقال إلى الديمقراطية. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2003،ص38.

السلمية تتصف بانتقال النظام السياسي من حالة الاستئثار بمخزن السلطة والدكتاتورية إلى ركح الديمقراطية بطريقة سلمية متوافقة[1] , وبسرعة طرديه تنتجها مرحلة الانتقال وفقا لأوضاع مجتمع معين وخصوصيته الثقافية والتاريخية.

وينبغي كذلك التمييز بين الانتقال الديمقراطي والحكومة الانتقالية والتي تعني في فترة زمنية محددة ومعينة تشكيل حكومة في انتظار الوضع النهائي لحالة الانتقال الديمقراطي ، ومنها الانتخابات والدستور وبقية منظومة الانتقال الديمقراطي .

- ***الانفتاح السياسي:***

وهو عبارة عن تنامي مشاعر قد تكون مُعقلنة من طرف السلطة القائمة أو الأقلية الحاكمة إن مؤسسة السلطة لديها تتآكل حتى وان شرعية وجودها غير مبررة إن كانت مشروعية سياسية أو تاريخية أو حتى مشروعية ثورية .

وفي هذه البيئة التي تتسم بأزمة الشرعية تعمل السلطة علي تقديم تنازلات سياسية من حيث منح المزيد من الهوامش للحرية الفردية والعامة ، والانفتاح السياسي هنا هو تعبير يشير إلى عجز الإرادة السياسية للسلطة في الاستمرار في الحكم بأدواتها التقليدية. وقد يصل النظام السياسي العاجز على إدارة شؤون السلطة إلى ما قد يسمى بالانتقال نحو ألديمقراطية ولكن بشراكة جديدة مع قوى التغيير والتي تعمل على توظيف الانفتاح السياسي لصالحها.

إذا الانفتاح السياسي هو أسلوب للدولة العاجزة على أن تقدم نفسها إلى سؤال الانتقال الديمقراطي ومواجهة المطالب الشعبية العادلة في الانتقال الديمقراطي. وديمقراطية الانفتاح السياسي وإبعاده العملية لا تخرج عن بعض المظاهر طالبي الانتقال الديمقراطي المشروع[1] .

[1] www. diae.net , تم الإطلاع بتاريخ 2016/04/10,على الساعة 16.30.

- ***الترسيخ الديمقراطي :***

وهي مرحلة ما بعد التحول الديمقراطي، حيث يتم تعزيز الديمقراطية واستمرارها، على ان تعزيز الديمقراطية ورسوخها يتطلب وقتا وجهدا كبيرين وبشكل تدريجي عبر فترات زمنية قد تستمر لعقود، كما كان الحال مع الو.م.أ و بريطانيا ,فتكون بذلك الديمقراطيات الراسخة، هي تلك التي تقتنع فيها مختلف المؤسسات السياسية بعدم وجود بديل للتحول الديمقراطي[2].

يقصد بمفهوم الترسيخ ، تجذير وتعميق المبادئ والإجراءات الديمقراطية في البنية الأساسية للنظام ككل ، إذ يصبح النظام الديمقراطي آمنا ومستقرا وينظر إليه بشكل عام كأفضل خيار أو سبيل لتنظيم الحياة السياسية . فالديمقراطية الراسخة – حسب أحد الباحثين – نظام يتفق مع أو يستجيب لكل المعايير الإجرائية للديمقراطية وتكون فيه كل الهيئات السياسية الأساسية متفقة على المؤسسات السياسية القائمة ومعترفة بها وملتزمة باحترام قواعد اللعبة الديمقراطية.

وهكذا يعتبر النظام راسخا عندما ينظر إليه وإلى العملية الديمقراطية كنهج وحيد للتنظيم السياسي ، وكتطور لبدائل أخرى أفضل منه, ويستطرد الباحث مؤكدا أن هذا لا يعني أنه ما أن تترسخ الديمقراطية ستظل ثابتة ومستقرة كما هي على الدوام ، فمثلها مثل أي نظام يمكن أن يطالها الذبول والاضمحلال، إلا أنها من المفترض أن تكون أكثر حصنا واستقرارا وثباتا من أي نظام ديمقراطي غير متجذر .

ومن هنا يخلص إلى القول بأنه لا يوجد معيار واضح ودقيق للتمييز بين نظام راسخ وآخر غير راسخ. وإن كانت هناك بعض الطرق المتبعة لقياس ذلك هو الزمن[3]:

---

[1] *www. diae.net , تم الإطلاع بتاريخ 2016/04/10,على الساعة 17:00..*

[2] إسماعيل المهدي، معنى الديمقراطية في الإيديولوجية الجديدة .القاهرة :دار الحديقة الدولية، 1999،ص56.

[3] www.maghress.com ، تم الإطلاع بتاريخ 2016/04/11 على الساعة 18.30.

فالأنظمة الديمقراطية التي دامت فترة طويلة من الزمن أقرب لأن تكون أكثر استقرارا ورسوخا من تلك التي مازالت حديثة العهد ، علما أن طريقة القياس هاته غير دقيقة ، إذا ما أخذنا بعين الاعتبار أن بعض الأنظمة التي دخلت مرحلة الترسيخ منذ مدة قد تكون في طور التراجع ، بينما قد نجد أن بعض الأنظمة رغم حداثة عهدها بالتجربة الديمقراطية، تكون أكثر أمنا واستقرارا .

غير أن الباحثين "**جوان ليتر وألفرد ستيبان**" ، يعترفان بعدم كفاية المقارنة الإجرائية والشكلية الخالصة، ومن ثمة يحددان الديمقراطية الراسخة بناء على ثلاثة معايير وهي :

1- عدم وجود قوى أو هيآت سياسية هامة تهدف إلى قلب النظام الديمقراطي أو الانسحاب منه، فوجود قوى معارضة ومناوئة للديمقراطية تترصد لكل تغيير ، يشكل عائقا أمام بلوغ مرحلة الترسيخ والاستقرار.

2- أن يثق عامة الشعب بالإجراءات والمؤسسات الديمقراطية ، ويعتبرونها كأكثر الوسائل ملائمة لتدبير الحياة العامة مع وجود تأييد ضعيف أو محدود لبدائل أخرى أقل ديمقراطية.

3- قبول مختلف القوى والهيآت السياسية وتعودها الاحتكام إلى القوانين و الرجوع إلى الإجراءات والمؤسسات الخاصة بالعملية الديمقراطية في تدبير نزاعاتها وإيجاد حل لخلافاتها.

هكذا يمكن القول أن الديمقراطية تصبح راسخة من وجهة نظر هاذين الباحثين حينما تجتمع هذه العناصر الثلاثة. وبرسوخ الديمقراطية تصبح مسألة عادية روتينية تنفذ بعمق في الحياة اليومية الاجتماعية والمؤسسية بل حتى السيكولوجية.

وتتجلى أهمية هذه المقاربة في كونها تأخذ بعين الاعتبار الدور الأساسي والحيوي الذي يمكن أن يلعبه الشعب في الثقافة الديمقراطية[1].

[1] www.maghress.com ، تم الإطلاع بتاريخ 2016/04/11 على الساعة.20:00.

ولا شك أن الديمقراطية ترتبط ارتباطا وثيقا بمشاركة الشعب ورقابته ، ومن ثم فإن أية محاولة لدراسة مصير أو مدى استقرار النظام الديمقراطي, دون الأخذ بعين الاعتبار الدور الذي يلعبه أفراد الشعب في هذا الشأن ستؤدي إلى الفشل النظام السياسي القائم ولوظيفته.

ويدعم "**غرايم جيل**" موقفه هذا بخصوص أهمية الثقافة الديمقراطية في استقرار النظام الديمقراطي وترسيخه، برأي "**لاري دايموند**" ،هذا الأخير يرى أن الاعتناق الشعبي لقيم الديمقراطية يعد معيارا أساسيا لمعرفة ما إذا أصبحت الديمقراطية راسخة أم لا ،وبالتالي فمن الواجب والضروري توفر" **شرعية عريضة وعميقة** " شعبية ونخبوية لإنجاح التجربة الديمقراطية ومن ثم ترسيخها . وهذا يزكي الرأي القائل بأهمية الثقافة في استمرار الأنظمة السياسية واستقرار الديمقراطية، خاصة الثقافة السياسية الديمقراطية [1].

[1] www.maghress.com ، تم الإطلاع بتاريخ 2016/04/11 على الساعة.20:00.

# الفصل الأول

# المقاربات النظرية للتحول الديمقراطي

تركز هذه الدراسة في هذا الفصل الأول على إحدى الظواهر السياسية الرئيسة في زمننا هذا وهي التحول الديمقراطي من جانب المقاربات النظرية أو المداخل النظرية التي تناولت هذا الموضوع والتفسيرات التي قدمتها، حيث أن أدبيات التحول الديمقراطي متشبعة ومتنوعة وتغطي مواضيع وقضايا متباينة، إذ أن هذه الدراسة و بطبيعة السياق المقدمة فيه، لا تستطيع أن تتناول كل القضايا وجميع المواضيع التي اهتمت بها هذه الأدبيات كان من الضروري التركيز على عدد محدود من هذه القضايا والمواضيع ،الأمر الذي قد لا يتفق معه الكثير من المتخصصين والباحثين. ولكن هكذا هي طبيعة الاختيار في القضايا الاجتماعية والسياسية التي تستند في جانب كبير منها على معايير وتفضيلات ذاتية لا يمكن التخلص منها ولا يجوز تجاهلها.

تبين مراجعة الأدبيات العامة حول التحول الديمقراطي أن هناك ثلاثة مداخل نظرية رئيسة لتفسير عمليات التحول الديمقراطي وأنماطها والعوامل والمتغيرات المؤثرة فيها:

1- **المدخل التحديثي** : الذي يؤكد على عدد من المتطلبات الاجتماعية والاقتصادية لعملية التحول الديمقراطي، ويربط بين الديمقراطية الليبرالية والتنمية الاقتصادية.
2- **المدخل الانتقالي**: الذي يركز على العمليات السياسية وعلى مبادرات وخيارات النخبة لتفسير عملية الانتقال من حكم تسلطي إلى حكم ديمقراطي ليبرالي.
3- **المدخل البنيوي**: الذي يهتم بأثر تغير القوة والسلطة على عملية التحول الديمقراطي[1]

## المبحث الأول

## المدخل التحديثي

لأول وهلة وظاهريا يبدو أن هناك معقولية ومصداقية للاتجاه الذي يربط بين الديمقراطية والتنمية الاقتصادية نظرا لأن أغنى بلدان العالم هي بلدان ديمقراطية' ولقد كان آدم سميث في كتابه ثروة الأمم أول من عبر عن هذا الاتجاه من خلال دعوته لليبرالية السياسية باعتبارها شرطا ضروريا للأداء الفعال للسوق الذي

[1] صامويل هنتغتون ، صدام الحضارات إعادة صنع النظام العالمي.( ترجمة:عبد الوهاب علوب)، القاهرة: د.د.ن ، الطبعة الثانية، 1999،الصفحة 120.

يعتبره محرك النمو الاقتصادي, بالنسبة لآدم سميث، فإن الحكومة التي تحكم أقل ما يمكن هي أفضل حكومة، فالحد الأدنى من الحكم يفضي إلى الحرية الفردية والمنافسة والكفاءة وإمكانات النمو الاقتصادي[1].

## المطلب الأول

## العلاقة بين الديمقراطية والتنمية

إن المعالجة العلمية الأكثر دقة وانتظاما فيما يتعلق بالارتباط بين الديمقراطية والتنمية تبرز من خلال افتراضات وأطروحات عالم الاجتماعي السياسي الأمريكي **ليبست (S.M Lipset)** وقدم ليبست أطروحته لأول مرة عام 1959في مقالته الموسومة "بعض الاشتراطات الاجتماعية للديمقراطية: التنمية الاقتصادية والشرعية السياسية". وفي عام 1960 نشر كتابه "**الرجل السياسي**"، الذي يعتبر أشهر وأهم كتاب حول هذه الأطروحة.وفقا لأطروحة **ليبست،** ترتبط الديمقراطية بمستوى التنمية الاقتصادية والاجتماعية, لإبراز هذه العلاقة قام بتصنيف البلدان الأوروبية والبلدان الناطقة بالإنجليزية في أمريكا الشمالية وأستراليا إلى ديمقراطيات مستقرة وديمقراطيات غير مستقرة ودكتاتوريات[2].

وصنف بلدان أمريكا اللاتينية إلى ديمقراطيات ودكتاتوريات غير مستقرة ودكتاتوريات مستقرة. ثم قام بمقارنة هذه البلدان وفقا لثروتها ودرجة التصنيع والحضرية ومستوى التعليم باعتبارها مؤشرات للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. وتبين من المقارنة أن البلدان الأكثر ديمقراطية في كلا المجموعتين كانت تتمتع أيضاً بمستويات تنمية اجتماعية واقتصادية أعلى من البلدان الدكتاتورية. استنادا على ذلك، أفترض **ليبست** وجود تطابق بين التنمية الاقتصادية وبين النظام الديمقراطي كان هذا التطابق نتاجا لعدة متغيرات اجتماعية. وعليه فإن التنمية الاقتصادية ترتبط بازدياد التعليم والاتجاه نحو مزيد من المشاركة، كما أنها تخفف من حدة التفاعلات السياسية وتخلق مصالح متقاطعة وانتماءات متعددة تعمل على تسهيل بناء الإجماع الديمقراطي والاستقرار السياسي.

[1]jaques lagro,sociologie politique.france: presse de la foundation nationale des sciences politique et dalloz,4eme edition,2002.p 76.

[2]سيمور مارتن ليبس,الرجل السياسي.( ترجمة:خيري حمادة و شركاؤه). بيروت:دار الآفاق الجديدة.الصفحة31.

أخيرا فإن التنمية الاقتصادية ترتبط بنمو وحيوية الحياة الترابطية والمجتمع المدني.

يعتبر كتاب الرجل السياسي عملاً رائداً مهما إلا أنه يعكس في نفس الوقت محدودية درجة تطور الدراسات الكمية ضمن علم الاجتماع السياسي في تلك الفترة. فلا توجد في منهجية الدراسة تحليلات إحصائية متقدمة، ولم تحتو على عمليات الضبط والعزل المناسبة لتحديد الأهمية الدقيقة والمحددة للمتغيرات .وعلى الرغم من عدم وجود إثبات للعلاقات السببية في تلك الدراسة[1].

فإنه يبدو أن **ليبست** يفترض أن التنمية الاقتصادية هي التي أدت إلى الديمقراطية لقد تعرضت هذه الأطروحة للدراسة والتمحيص من وقت لأخر باستخدام منهجيات أكثر دقة وصرامة وأساليب إحصائية متقدمة ومن أمثلة هذه الدراسات دراسة **كولمان** التي أثبتت وجود ارتباط واعتماد متبادل بين الديمقراطية والتنمية إلا أنها لم تثبت وجود علاقات سببية. كذلك فإن **كترايت**[2].

وجد ارتباطا عاليا بين مؤشر الاستقرار السياسي "وبين مجموعة من أربعة مؤشرات للتنمية وهى" **تطور وسائل الاتصال والحضرية والتعليم والتصنيع** "قامت دراسات أخرى بمحاولة التحقق من العلاقات السببية التي افترضتها أطروحة ليبست الأصلية. فلقد توصل **بولين وجاكمان.** إلى نفس النتيجة وذلك من خلال تحليل إحصائي متقدم لمجموعة من العوامل والمتغيرات التي تعتبر عادة من ضمن محددات الديمقراطية واكتشفا أن التنمية الاقتصادية هي المحدد الأكثر الأهمية من المتغيرات الأخرى مجتمعة. ولقد تم تأكيد ذلك في دراسة لاحقة قام من خلالها كل من **ليبست وسيونج** و**توريز**، بإعادة تحليل دراسات **بولين وجاكمان.**

كما، قامت دراسات أخرى بمحاولة إثبات التأثير الإيجابي للديمقراطية على التنمية الاقتصادية فلقد أشار **جروسمان ونوح** إلى أن وجود نظام ديمقراطي يضمن خضوع الحاكمين للمساءلة أمام المحكومين ممـا يحفزهم

[1] رينولدز أندروا وآخرون ،( ترجمة : أيمن أيوب )دليل المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات حول أشكال النظم الانتخابية ، ستوكهولم :المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات،2002 ، الصفحة 223.

[2] صموئيل هنتنغتون، النظام السياسي تمعات متغيرة ، (ترجمة: سمية فلو عبود )، بيروت:دار الساقي، 1993، ص 75.

على تخصيص الموارد بكفاءة وفعالية لضمان استمراريتهم في الحكم[1].

## المطلب الثاني

## العلاقة بين الديمقراطية والحريات العامة

لقد بين **روبرت داهل** في فترة مبكرة أن الديمقراطية تضمن قيام الحكام بتوظيف الموارد بالطريقة التي تحقق النمو والإنتاج الأمثل ويرى **اولسون** أن النظام الديمقراطي يلزم الحكام بتجنب السعي نحو تحقيق مصالح ذاتية أنانية ويفرض عليهم وضع السياسات العامة التي تحقق وتخدم المصلحة العامة ضمنا لاستمرار التأييد والقبول الشعبي .

قام **بهالا** بتقديم مدخل مختلف حول العلاقة بين التنمية الاقتصادية والديمقراطية. فهو يرى أن الديمقراطية شكل من أشكال الحكم يرتبط ارتباطا قويا بمفهوم الحرية، وقام باختبار العلاقة بين التنمية الاقتصادية والحرية بجانبيها (السياسي والاقتصادي) بدلا من اختبار العلاقة بين الديمقراطية والتنمية الاقتصادية. ويرى **بهالا** أنه نظراً لأن الدراسات السابقة لم تقم بعزل تأثير الحرية الاقتصادية فإنها لم تقم بتقدير العلاقة بين التنمية الاقتصادية والحرية السياسية بصورة مناسبة.

من ناحية أخرى، أشار **بهالا** إلى احتمالية الارتباط المتزامن بين التنمية الاقتصادية وبين الحرية، فلقد أفترض أن الحرية تفضي إلى تنمية اقتصادية أكبر والتي تؤدي بالتالي إلى المزيد من الحرية، ولقد مثل هذه العلاقة المتزامنة بنماذج رياضية وتوصل إلى أنه بغض النظر عن كيفية قياس الحرية وبغض النظر عن كيفية تعريف النمو، فإن هناك علاقة إيجابية وقوية بين الاثنين [2].

[1] غراهام لورانس، ريتشارد فاركاس و أخرون ، السياسة والحكومة،(ترجمة عبد الله بن فهد عبد الله اللحيدان)، الرياض: جامعة الملك سعود،2000، ص 156.

[2] Miller david,the blackwell encyclopediaof political thought. Oxford:s. m.e ,2000,p235.

## المبحث الثاني

## المدخل الإنتقـــالي

جاء التحدي المبكر والمهم لأطروحة ليبست وللمدخل التحديثي بصفة عامة من الباحث السياسي **دانكورت روستو**، ففي مقالته"**Transition to Democracy**" أشار روستو إلى أن الارتباطات بين التنمية الاجتماعية والاقتصادية وبين الديمقراطية التي افترضها ليبست وغيره كانت مدفوعة أساساً باهتمامهم بالعوامل التي تؤدي إلى استمرارية وترسيخ الديمقراطية, بحيث أن اهتمام **روستو** وغيره من الباحثين يتمحور حول تساؤل مختلف هو كيفية تحقيق الديمقراطية في المقام الأول[1].

يزعم **روستو** أن النوع الأخير من التساؤلات والاهتمامات يتطلب مدخلاً تطورياً تاريخياً يستخدم منظوراً كلياً لدراسة حالات مختلفة بحسبان أن ذلك يوفر أساساً أفضل للتحليل من مجرد البحث عن الشروط والمتطلبات الوظيفية للديمقراطية والتحول الديمقراطي.

### المطلب الأول

### مراحل التحول الديمقراطي حسب روستو

حدد **روستو** استناداً على تحليل تاريخي مقارن لتركيا والسويد مساراً عاما تتبعه كل البلدان خلال عملية التحول الديمقراطي، ويتكون هذا المسار من أربعة مراحل أساسية.

**أولاً :** مرحلة تحقيق الوحدة الوطنية والتي تشكل خلفية الأوضاع ، ولا يعني **روستو** بتحقيق الوحدة الوطنية توافر الاجماع والاتفاق العام، بل مجرد بدء تشكل هوية سياسية مشتركة لدى

الغالبية العظمى من المواطنين[2].

**ثانياً :** يمر المجتمع القومي بمرحلة إعدادية تتميز بصراعات سياسية طويلة وغير حاسمة، على شاكلة الصراع

[1] Perry Anderson,world politics. London: s.m.e, 1999.pp14.17.

[2] Peter hall.political studies. s .l . e,s.m.e,1998.pp936.957.

الناجم عن تزايد أهمية نخبة صناعية جديدة خلال عملية التصنيع تطالب بدور وموقع مؤثر في المجتمع السياسي في مواجهة النخب التقليدية المسيطرة التي تحاول المحافظة على الوضع القائم. ورغم اختلاف التفاصيل التاريخية لحالات الصراع من بلد لآخر، فإن هناك دائماً صراعاً رئيساً وحاداً بين جماعات متنازعة. أي أن الديمقراطية تولد من رحم الصراع،وكذلك التحول الديمقراطي، بل وحتى العنف، وليست نتاجاً لتطور سلمي. وهذا ما يفسر إمكانية هشاشة الديمقراطية في المراحل الأولى، وعدم استطاعة العديد من البلدان تجاوز المرحلة الإعدادية إلى مرحلة الانتقال والتحول المبدئية. قد يكون الصراع حاداً بالدرجة التي تؤدي إلى تمزيق الوحدة الوطنية، أو أن يؤدي إلى تزايد قوة إحدى الجماعات بالدرجة التي تمكنها من التغلب على قوى المعارضة وإنهاء الصراع السياسي لصالحها وسد الطريق أمام التحول الديمقراطي.

**ثالثاً** : تبدأ عملية الانتقال والتحول المبدئي في المرحلة الثالثة وهي مرحلة القرار، وهي لحظة تاريخية تقرر فيها أطراف الصراع السياسي غير المحسوم التوصل إلى تسويات وتبني قواعد ديمقراطية ، إذ تمنح الجميع حق المشاركة في المجتمع السياسي.[1]

**رابعا:** تأتي عملية الانتقال والتحول الثانية خلال المرحلة الرابعة، مرحلة التعود .حيث يرى **روستو** أن قرار تبني القواعد الديمقراطية خلال "**اللحظة التاريخية**" قد يكون قراراً ناتجاً عن أحساس أطراف الصراع غير المحسوم بضرورة التوصل إلى تسويات وحلول وسط، وليس ناتجاً عن قناعة ورغبة هذه الأطراف في تبني القواعد الديمقراطية.

## المطلب الثاني

## روافد التحول الديمقراطي حسب المدخل الانتقالي

بيد أنه ، وبصورة تدريجية ومع مرور الوقت، تتعود الأطراف المختلفة على هذه القواعد وتتكيف معها قد يقبل الجيل الأول من أطراف الصراع القواعد الديمقراطية عن مضض وبحكم الضرورة، إلا أن الأجيال الجديدة من

[1]Peter hall ,Ibid, p958

النخب السياسية تصبح أكثر تعوداً وقناعة وإيماناً بالقواعد الديمقراطية, وفي هذه الحالة يمكن القول إن الديمقراطية قد ترسخت في المجتمع السياسي.

قام العديد من العلماء المهتمين بتفسير عمليات الدمقرطة بتطوير المدخل الانتقالي لـ**روستو** ومن أهم هذه المحاولات دراسة **جويلرمو أودونيل** وزملائه سنة 1986المعنونة **"Transition from Authoritarian Rule"**، ودراسة **سكوت مينويرنج** وزملائه 1992 الموسومة:

" **Issues in Democratic Consolidation**"، ودراسة **يوسي شين** و**جوان لينز**1995 بعنوان: "**Between States: Interim Governments and Democratic Consolidation**"[1].

يميز جميع هؤلاء الباحثين بشكل واضح، مثلما فعل **روستو**، بين مرحلة الانتقال والتحول المبدئي من الحكم التسلطي(اللبرنة السياسية) وبين مرحلة ترسيخ الديمقراطية الليبرالية, ويرجع ذلك إلى أن عمليات الانتقال المبدئية قد تنجح أحياناً وتترسخ، ولكنها قد تفشل وتتعثر في أحيان أخرى.

تبدأ عملية اللبرنة السياسية* داخل نظام الحكم التسلطي بتخفيف عمليات القمع والسماح ببعض الحريات المدنية, إلا أن هذه التحركات لا تؤدي، بالضرورة، إلى تحقيق الديمقراطية. فقد يتم إجهاض عمليات اللبرنة ويعود الحكم القمعي من جديد, بيد أنه ما أن تكتسب عملية اللبرنة دفعا وزخماً قوياً وجاداً ينخرط العديد من الفاعلين السياسيين في التفاعل التاريخي بين نظام الحكم وقوى المعارضة. بحسبان وجود متطرفين ومعتدلين داخل النظام التسلطي وبين المعارضين، فإن طبيعة التفاعل وشكله يؤثر على مسار ونواتج عملية الانتقال والتحول الديمقراطي. وتبين الأدلة المقارنة من أمريكا اللاتينية أن احتمال نجاح عمليات التحول الديمقراطي يتعزز إذا كانت هذه العمليات تحت سيطرة تحالف من المعتدلين في الجانبين[2].

[1] Peter hall ,Ibid, p959.

*اللبرنة السياسية تعني ما بين مرحلة الانتقال والتحول المبدئي من الحكم التسلطي وبين مرحلة ترسيخ الديمقراطية الليبرالية.

[2] Wirada howard,comparative politics. New York: roman and littfield publishing, .2007.p 20.

خلال المرحلة الرابعة (مرحلة التعود)، تتضمن عملية الانتقال الثانية من حكومات مؤقتة ولبرنة سياسية مبدئية إلى ترسيخ الديمقراطية الليبرالية مسارات تاريخية متشابكة وتتسم بدرجة عالية من عدم التيقن. ويلعب الفاعلون السياسيون الملتزمين بالديمقراطية دوراً حاسماً وجوهرياً لنجاحها خلال هذه المرحلة أيضاً. وعلى الرغم من أنهم يشكلون دائماً أقلية، فإن هناك عوامل معينة تتظافر لصالحهم. من أهم هذه العوامل، أن أغلبية المواطنين، حتى وإن لم تكن ملتزمة بالديمقراطية بالضرورة، لا تريد عودة النظام التسلطي الذي كانت ترزح تحته, هذا إلى جانب أن الخطاب السياسي التسلطي أضعف إيديولوجياً من الخطاب الديمقراطي عالمياً.

بفضل هذه المزايا، يمكن للنخبة الديمقراطية القليلة العدد أن تقود المجتمع السياسي إلى ترسيخ الديمقراطية إذا استطاعت أن تقوم بتحييد الفاعلين ذوي التوجهات التسلطية المتطرفة، وتشجيع التفضيلات والممارسات المتوافقة مع الأداء الديمقراطي، وزيادة عدد الفاعلين الديمقراطيين، وإعطاء أولوية للإستراتجية التي تضمن عدم تسهيل عودة الحكم التسلطي على أية استراتجيات أخرى (بما في ذلك التنافس فيما بينها).[1]

و يزعم أنصار المدخل الانتقالي أن المسار التاريخي للديمقراطية الليبرالية يتحدد، جوهرياً، من خلال مبادرات وأفعال النخب وليس عن طريق بنى القوة المتغيرة.

إلا أن مبادرات وخيارات النخبة لا تحدث أبداً في فراغ، حيث إنها تتشكل إلى حد ما- بالبنى المجتمعية- مجموعة من القيود الطبيعية والاجتماعية، مجموعة من الفرص المتغيرة، مجموعة من المعايير والقيم التي يمكن أن تؤثر على محتوى واتجاه خيارات النخب.[2]

[1] عبد الغفار رشاد ، قضايا نظرية في السياسة المقارنة . د.م .ن ، مركز البحوث والسياسات المقارنة ، 1993، ص 136.

[2] نفس المرجع.نفس الصفحة.

## المبحث الثالث

## المدخل البنيوي

تستند تفسيرات المدخل البنيوي على عمليات التغير التاريخي الطويلة المدى, إلا أن هذا المدخل وبخلاف المدخل الانتقالي لا يفسر عمليات التحول الديمقراطي من خلال دور وفعل النخب السياسية، بل يفسرها وفقاً لفكرة ومفهوم "**بنى القوة والسلطة المتغيرة.**"

توجد في جميع المجتمعات العديد من بنى السلطة والقوة تعمل على تقييد سلوك الأفراد والنخب في المجتمع وتشكيل تفكيرهم ,وتوجد بنى السلطة والقوة بصورة مستقلة عن الفرد، تقيد نشاطاته وتتيح له بعض الفرص في الوقت نفسه, من ناحية أخرى فإن الفرد جزء من تلك البنى الموروثة من الماضي ويساهم مع الآخرين في استمراريتها.

يستند الافتراض الأساسي للمدخل البنيوي على أن التفاعلات المتغيرة تدريجياً لبنى السلطة والقوة – اقتصادية، اجتماعية، سياسية– تضع قيوداً وتوفر فرصاً تدفع النخب السياسية وغيرهم، في بعض الحالات في مسار تاريخي يقود إلى الديمقراطية الليبرالية، بينما في بعض الحالات الأخرى قد تقود علاقات وتفاعلات بنى السلطة والقوة إلى مسارات سياسية أخرى. وبحسبان أن بنى السلطة والقوة تتغير تدريجياً عبر فترات تاريخية طويلة، فإن تفسيرات المدخل البنيوي لعملية التحول الديمقراطي طويلة الأمد[1].

### المطلب الأول

### الدراسة الكلاسيكية

تتمثل الدراسة الكلاسيكية للمدخل البنيوى في دراسة **بارنجتون مور** الموسومة **(Social Origins of Dictatorship and Democracy)** والتي تمحورت حول محاولة تفسير اختلاف المسار السياسي الذي

[1] جيرالد غايدن،النظم السياسية، ترجمة سمية فلو، بيروت : دار الجديد، 1993 ،ص720.

اتخذته انجلترا وفرنسا والولايات المتحدة (مسار الديمقراطية الليبرالية) عن المسار الذي اتبعته اليابان وألمانيا (مسار الفاشية), وعن المسار الذي اتجهت إليه روسيا والصين (مسار الثورة الشيوعية)، خلال عملية التحول التاريخي التدريجي من مجتمعات زراعية إلى مجتمعات صناعية حديثة ما بين القرن السابع عشر ومنتصف القرن العشرين.

استندت مقاربة **مور** لهذا الموضوع على المقارنة التاريخية لهذه البلدان ، ليس في إطار مبادرات النخب بل في إطار العلاقات المتفاعلة لأربع بنى متغيرة للقوة والسلطة ، ثلاث منها كانت طبقات اجتماعية – الفلاحون طبقة ملاك الأرض الأرستقراطية، والبرجوازية الحضرية –بينما تمثلت البنية الرابعة في الدولة.

تمثلت النتيجة الأولى التي توصل إليها **مور** إلى أن مسار وشكل الديمقراطية الليبرالية كان، بصفة عامة نتاجاً لنمط مشترك من العلاقات المتغيرة بين الفلاحين وسادة الأرض والبرجوازية الحضرية والدولة.

ووضع **مور** خمسة اشتراطات عامة للتنمية الديمقراطية[1]:

1– تطور حالة توازن للحيلولة دون وجود دولة قوية أكثر من اللازم، ودون نمو طبقة أرستقراطية مالكة للأرض ذات استقلالية أكثر من اللزوم.

2– التحول نحو شكل مناسب من الزراعة التجارية .

3–إضعاف أرستقراطية الأرض .

4–الحيلولة دون بناء تحالف بين البرجوازية والأرستقراطية في مواجهة تحالف العمال والفلاحين.

5– انفكاك فوري عن الماضي بقيادة البرجوازية.

على العكس من ذلك، برزت الفاشية ضمن أوضاع كانت فيها البرجوازية الحضرية ضعيفة نسبياً واعتمدت على الطبقات الارستقراطية المهيمنة على الدولة لتمويل الزراعة التجارية.

[1] بارنجتون مور، قاموس علم السياسة والمؤسسات السياسية. (ترجمة:هيثم اللمع)، بيروت : المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر،1968،ص 430.

وحدثت الثورات الشيوعية ضمن أوضاع اتسمت بضعف البرجوازية الحضارية وخضوعها لهيمنة الدولة، وكان الارتباط بين سادة الأرض والفلاحين ضعيفاً، وفشل سادة الأرض في تحويل الزراعة إلى زراعة تجارية، وكان الفلاحون متماسكين وعثروا على حلفاء ذوي مهارات تنظيمية.

**المطلب الثاني**

**الدراسة الحديثة**

إن تحليلات **مور** أغفلت بدرجة كبيرة دور العلاقات والتفاعلات الدولية وعبر القومية، بما في ذلك الحرب في تحديد المسار الذي تتخذه البلدان المختلفة، كما أنه لم يعر اهتماماً كبيراً لتأثيرات نمو الطبقة العاملة أو البروليتاريا الصناعية[1].

فقام **ديتريك روشماير** (1992) بتلافي النقص المعيب في الدراسة الكلاسيكية, فضمّن هذه العوامل في تحليلاته وتفسيراته البنيوية عبر قيامه بتحليل تاريخي مقارن للبلدان الرأسمالية المتقدمة وبلدان أمريكا اللاتينية وأمريكا الوسطي وبلدان البحر الكاريبي .على أساس هذا التحليل التاريخي المقارن، يزعم **روشماير** بأن تحرك المجتمع تجاه الديمقراطية الليبرالية من عدمه يتشكل، جوهرياً، بتوازن القوة الطبقية، وأن الصراع بين الطبقات المهيمنة والخاضعة حول حقها في الحكم يعمل، أكثر من أي عامل أخر، على وضع الديمقراطية ضمن الأجندة التاريخية ويحدد احتمالاتها.

تاريخيا عملت الديناميات المتغيرة للقوة الطبقية على مقاومة عملية الدمقرطة أو على الدفع بها إلى الأمام, ولـقد ميز **روشماير** بين خمس طبقات على أساس مصالحها وتوجهاتها المختلفة اتجاه الدمقرطة وهى طبقــة كبـــار ملاك الأراضي وطبقة الفلاحين والطبقة العاملة الحضرية وطبقة البرجوازية التجارية والصناعية والطبقة المتوسطة المهنية . من ناحية أخرى، فإن موقف وتوجه أية طبقة اتجاه الدمقرطة لا يمكن تحليله بمعزل عن

[1] بارنجتون مور،مرجع سابق .ص431.

مواقف وتوجهات الطبقات الأخرى, فقد تعمل التحالفات الطبقية المختلفة في البلدان المختلفة على تدعيم عملية التحول الديمقراطي أو عرقلتها[1].

كذلك، كانت تغيرات بنية وشكل قوة وسلطة الدولة عاملاً جوهرياً لعملية الدمقرطة، فلقد تعززت فرص نجاح عملية التحول الديمقراطي في الحالات التي لم تكن فيها الدولة قوية جداً أو ضعيفة جداً في مواجهة القوى الطبقية في المجتمع, من جانب آخر أدت التنمية الرأسمالية تاريخيا إلى بروز مجتمع مدني قوي وإلى نمو الأحزاب السياسية كقوة موازنة لقوة الدولة.

وتستند تفسيرات المدخل البنيوى على الافتراض بأن المسار التاريخي لأي بلد نحو الديمقراطية الليبرالية أو نحو أي شكل سياسي أخر يتشكل ويتحدد أساساً وجوهرياً، بالبنى المتغيرة للطبقة والدولة والقوى الدولية وعبر القومية والمتأثرة بنمط التنمية الرأسمالية، وليس عن طريق مبادرات وخيارات النخب.

فعلى الرغم أن النخب السياسية تقوم بمبادرات وخيارات معينة، إلا إن هذه المبادرات والخيارات لا يمكن تفسيرها إلا عبر الإشارة إلى القيود والفرص البنيوية المحيطة بها[2].

## المبحث الرابع

## العوامل المؤثرة في عملية التحول الديمقراطي وأنماط هذا التحول

على الرغم من أن كل مدخل من المداخل الثلاثة يستند على عدد متباين من العوامل المترابطة لتفسير حدوث عملية التحول الديمقراطي في بعض البلدان وعدم حدوثها في بلدان أخرى ، فإن المداخل الثلاثة تتفق في تحديد مجموعة من العوامل التفسيرية المشتركة، ولو بطرق مختلفة.

[1] دايموند لاري، مصادر الديمقراطية. (ترجمة: منصور القاضي)، عمان،1992، ص47.

[2] نفس المرجع.نفس الصفحة.

## المطلب الأول

## العوامل المؤثرة في عملية التحول الديمقراطي

هناك العديد من العوامل التي لها تأثير مهم على عملية التحول الدمقراطي ونجاحها, وهذه العوامل هي:

**أولا- التنمية الاقتصادية :**

يوضح مفهوم التنمية التغييرات التي تحدث في المجتمع بأبعاده الاقتصادية ,السياسية,الاجتماعية, الفكرية والتنظيمية من أجل توفير الحياة الكريمة لجميع أفراد المجتمع[1].

كما تشير مختلف تفسيرات الدمقرطة إلى التنمية الاقتصادية باعتبارها عاملاً تفسيرياً مهماً بالنسبة لكل من **ليبست ودايموند** وغيرهما ممن يعملون ضمن إطار المدخل التحديثي، فإن الارتباطات بين التنمية الاقتصادية وعملية التحول الديمقراطي مهمة جداً.ويرى **مور وروشماير** أن التنمية الاقتصادية، والتي هي تنمية رأسمالية أساساً تشكل بصورة جوهرية المسار التاريخي الذي تتخذه البلدان المختلفة تجاه الديمقراطية الليبرالية أو تجاه أي شكل سياسي آخر.

أما من وجهة نظر **روستو وآدونيل ولينز** يفسرون الدمقرطة ضمن إطار العمليات الانتقالية، فإن التنمية الاقتصادية تمثل الدافع لتحركات النخب المتنافسة لصياغة تسويات ديمقراطية. كذلك، فإن المداخل الثلاثة تقر بأن الأزمات الاقتصادية، على شاكلة ما حدث في أروبا في فترة ما بين الحربين العالميتين ، قد تقود الديمقراطية الليبرالية[2].

**ثانيا- التقسيمات الاجتماعية :**

وفقاً للمدخل التحديثي والمدخل البنيوي، تؤدي التنمية الاقتصادية الرأسمالية إلى تغيير التقسيمات الطبقية في المجتمع، الأمر الذي يمثل عاملاً مهماً في تفسير لماذا تتجه بعض البلدان نحو الديمقراطية الليبرالية بينمـــا لا

[1] صليحة مقاوسي وهند جموعي, نحو مقاربات نظرية حديثة لدراسة التنمية الاقتصادية,ملتقى وطني حول الاقتصاد الجزائري:قراءات حديثة في التنمية, كلية العلوم الاقتصادية, وعلوم التسيير,جامعة الحاج لخضر,باتنة,2008-2009, ص4.

[2] Peter hall,ibid,p960.

يفعل البعض الآخر ذلك.

يقر **ليبست** بأن التنمية الاجتماعية والاقتصادية تؤدي إلى نمو الطبقة المتوسطة التي يمكن أن تكون قيمها مؤيدة للديمقراطية, ويــرى **روشمـــاير** وزمـــلاؤه أن التنمية الرأسمــالية تنتج طبقات اجتماعية قد يطور بعضها ( مثل الطبقة العاملة الحضرية) اهتماما بعملية الدمقرطة.

كذلك فإن المدخل الانتقالي يهتم بالصراع السياسي غير المحسوم بين الطبقات والجماعات وتأثيره على المسار الديمقراطي الليبرالي, بيد أنه لا يمكن لأية طبقة أن يكون لها نفس الاهتمام والمصلحة في الدمقرطة في كل مكان، لذا من المهم إدراك وتقدير أن موقف أية طبقة تجاه الدمقرطة في أي بلد يتأثر بعلاقاتها الخاصة مع الطبقات الأخرى، مما يعني ضرورة تحليل تغيرات البنية الطبقية ككل وليس التركيز على طبقة معينة .

لا تمثل التقسيمات الطبقية الأشكال الوحيدة لعدم المساواة الاجتماعية ، حيث إن التفسيرات المختلفة للدمقرطة تشير أيضا إلى التقسيمات الإثنية والقبلية واللغوية والدينية والثقافية[1],وبحسبان أن الأشكال الديمقراطية للعملية السياسية تستند على مبدأ السيادة الشعبية أو القبول الشعبي ، يصبح التساؤل حول ماهية الشعب تساؤلاً مهماً جداً . فعندما تكون الانقسامات الطبقية أو الإثنية أو القبلية أو الدينية أو الثقافية حادة وعميقة وعنيفة ، فلن يكون هناك معنى للهوية السياسية المشتركة ، وبالتالي تصبح عملية الدمقرطة أمراً مستحيلاً . وكما يرى **روستو** فإن الإحساس بحد أدنى من الهوية الوطنية المشتركة يمثل الأوضاع الخلفية التي تتأسس عليها المراحل الأخرى في عمليات التحول الديمقراطي.

**ثالثا– الدولة والمؤسسات السياسية :**

تمثل القوة العامة للدولة في علاقاتها بالتقسيمات الاجتماعية والمجتمع المدني عاملاً تفسيرياً مهماً بالنسبة لجميع المداخل النظرية للديمقراطية وتتميز مسارات الدمقرطة، فيما يزعم **بارنجتون مور وروشماير**، بحالات من توازن القوة بين الدولة والطبقات المستقلة نسبياً، فالدولة ليست قوية جداً بالدرجة التي تجعلها تسيطر على

[1]Peter hall,ibid,p961.

الطبقات التابعة من جانب،كما أنها ليست ضعيفة جداً بالدرجة التي تجعلها أداة للطبقة الأرستقراطية المالكة للأرض من جانب آخر.

كذلك فإن أنصار المدخل التحديثي يعتبرون أن الهيمنة المطلقة للدولة على المجتمع المدني مؤشر سلبي للتحول الديمقراطي[1], فلقد أدى هذا النوع من هيمنة الدولة إلى انهيار الديمقراطية في أفريقيا وآسيا وأماكن أخرى.

ويرجع ذلك إلى أنه في البلدان ذات المستويات التنموية المنخفضة تسيطر الدولة المتضخمة على معظم الفرص الاقتصادية المهمة (الوظائف، العقود، الرخص، المنح التعليمية، هبات التنمية) بعكس الدولة في البلدان ذات المستويات التنموية المرتفعة.

وتؤدي هذه السيطرة إلى عرقلة النمو الاقتصادي بسبب تقليص منافسة القطاع الخاص، وينتشر العنف والتزوير خلال الانتخابات بسبب الامتيازات الضخمة الناتجة عن الفوز فيها ، ويصبح الفساد السياسي والنشاط الريعي الأدوات الرئيسة للحركية الاجتماعية والاقتصادية، وتتعرض جميع الأنشطة الاقتصادية تقريباً لتدخل الدولة وسيطرتها.

ونتيجة لذلك فقد ارتبط الاقتصاد بالسياسة بدرجة كبيرة ، وأصبحت ثروة الفرد تعتمد على قدرته على الوصول إلى الوصول للسلطة وليس نتيجة للعمل أو بذل الجهد في سبيل الإنتاج،وهذا ما يزيد من الفوارق الطبقية.ومنه يمكن القول أن منظرو المدخل التحديثي يرون أن عملية التحول الديمقراطي تكون من خلال تفكيك الدولة المسيطرة ذلك بحد سلطاتها من أجل تطوير الرأسمالية.

من ناحية أخرى، اهتم بعض الباحثين بالمؤسسات السياسية الوسيطة كعوامل تفسيرية، مثل المجالس التشريعية والمؤسسة العسكرية ونظم الانتخابات التنافسية وبنية النظم الحزبية ومنظمات المجتمع المدني، بحسبان أن طبيعة التفاعل بين هذه المؤسسات، وبينها وبين الدولة والبنية الطبقية، تساعد في تفسير كيفية تشكيل المؤسسات للنواتج السياسية الناجمة عن علاقات متشابهة للدولة والبنية الطبقية في بلدان مختلفة.

[1]Peter hall ,Ibid,961.

**رابعا- المجتمع المدني:**

يستعمل مصطلح المدني للإشارة إلى شريحة واسعة من المنظمات غير الحكومية وغير الربحية التي لها وجود في الحياة العامة, والتي تعبر عن أهداف وقيم أعضائها أو أطراف أخرى, وتأخذ منطلقات مختلفة دينية, عرقية, سياسية, علمية أو اعتبارات وقيم إنسانية[1]. يدخل المجتمع المدني كعامل تفسيري لعملية التحول الديمقراطي عبر علاقته بالدولة والبنية الطبقية ,وبالنسبة لمنظري المدخل التحديثي والمدخل الانتقالي ، يلعب المجتمع المدني التعددي والنشط دوراً مهماً في موازنة قوة الدولة ، كما أنه يمكن أن يكون حائلا أمام عودة التسلطية وعاملاً حيوياً في تعزيز الديمقراطية الليبرالية والمحافظة عليه, ولقد كان انبعاث المجتمع المدني عاملاً حاسماً في تفسير عمليات الانتقال من التسلطية إلى الديمقراطية الليبرالية في جنوب أوربا وأمريكا اللاتينية .

كما أدى نمو وتطور العديد من الجماعات والحركات الاجتماعية المستقلة – الطلاب, النساء، نقابات العمال ، الجماعات الكنسية ، المستهلكون ، أنصار البيئة، الجماعات القبلية ، الفلاحون ، المهنيون- في أوروبا الشرقية والاتحاد السوفييتي السابق وبعض أجزاء آسيا وأفريقيا[2],إلى تنامي عمليات التحول الديمقراطي.

وعادة ما يتضمن نمو المجتمع المدني وجود إعلام مستقل يمكن أن يشكل ضغطاً على الدولة التسلطية وفقاً للمدخل التحديثي ، وتساهم التنمية الاجتماعية والاقتصادية في نمو المجتمع المدني في جميع أنحاء العالم بحسبان أنها تؤدي إلى تركز السكان في مناطق حضرية وانخراطهم في شبكات تفاعل أوسع وأكثر تنوعاً ، وإلى انتشار التعليم والمعرفة و الدخل والموارد التنظيمية الأخرى عبر قطاعات واسعة من السكان، مما يؤدي إلى تزايد احتمالات تحدي قطاعات المجتمع المختلفة لنظم الحكم التسلطية .

يشير **روشماير** وغيره من منظري المدخل البنيوي أيضاً إلى أهمية نمو المجتمع المدني كقوة موازنة مهمة للدولة,إلا أنهم يهتمون أيضاً بفهم كيف يستطيع المجتمع المدني، بوصفه نتاجاً فرعياً للتنمية الرأسمالية، أن

[1]The world bank(august 2010).defining of civil society. retrieved from http:// www.worldbank.org.

[2]Peter hall,Ibid,p962.

يعزز القدرات التنظيمية للطبقات الدنيا، وبالتالي تغيير توازن القوة في البنية الطبقية، بمعنى أن نمو المجتمع المدني في حد ذاته أقل أهمية من تأثير ذلك النمو على التفاعلات الطبقية، وبالتالي تأثيره على احتمالات عملية التحول الديمقراطي.

**خامسا- الثقافة السياسية :**

من الجلي أن احتمـــالات التحـــول الديمقـــراطي تـــزداد في البـــلدان التي تكون فيها الثقافة السياسية مؤيدة للديمقراطية[1], مع ذلك فإن هناك من الناحية الفعلية خلافات نظرية حول دور الثقافة السياسية في تفسير عمليات الدمقرطة أكثر من الخلاف حول دور العوامل التفسيرية الأخرى، بالنسبة لمنظري التحديث، تمثل الثقافة السياسية متغيراً تفسيرياً مركزياً، فلقد أجرى العديد من الدراسات الميدانية وأبحاث المسوح التي اكتشفت وجود ارتباطات إحصائية قوية بين مستوى التعليم (أحد نواتج التحديث) وبين الالتزام بقيم الديمقراطية والمشاركة والتسامح والاعتدال.

أما منظرو المدخل البنيوي فيشككون فيما إذا كانت هذه الارتباطات تفسر الدمقرطة على الإطلاق ، ويجادلون أنه من المحتمل أن تكون الثقافة السياسية الديمقراطية نتاجاً لعملية الدمقرطة وليست سبباً لها.

من ناحية أخرى ينزع منظرو المدخل الانتقالي إلى تجاهل الثقافة السياسية، فهم يزعمون أن الانتقال إلى الديمقراطية الليبرالية يرجع إلى حسابات النخب السياسية المتصارعة التي تبدأ في إدراك أن هناك مصلحة مشتركة (وليس قيماً مشتركة) في الدمقرطة.

[1] Peter hall,Ibid,p962.

## المطلب الثاني

## أنماط التحول الديمقراطي

تؤثر العمليات والتفاعلات والعوامل والقوى السياسية على ديناميات التحول الديمقراطي ، وعلى أنماط عمليات الدمقرطة ، في مختلف البلدان التسلطية .بحسبان أن عمليات التحول الديمقراطي قد اتخذت مسارات مختلفة بإختلاف النظم التسلطية ، يتعين الاهتمام بكيفية تأثير خصائص النظم التسلطية على عمليات الانتقال إلى الديمقراطية.

وأحد أهم الأسباب التي تجعل من الصعب تفسير عمليات التحول الديمقراطي في النظم التسلطية أن هذه النظم تتفكك بطرق مختلفة. نظراً لأن النظم التسلطية تختلف عن بعضها البعض بنفس درجة إختلافها عن النظم الديمقراطية، فإن هذه الاختلافات تؤدي إلى التأثير على كيفية وسرعة ونمط انهيارها وتحولها.

ويميز **هنتنجتون** بين أربعة أنماط أو أشكال لعملية التحول الديمقراطي في النظم التسلطية[1]:

1ـ نمط التحول عندما تتم عملية الانتقال الديمقراطي أساساً بمبادرات من النظام التسلطي ذاته، وبدون تدخل من جهات أخرى.

2ـ التحول الإحلالي عندما تتم عملية التحول الديمقراطي أساساً عن طريق مبادرات مشتركة بين النخب الحاكمة والنخب المعارضة.

3ـ الإحلال عندما تنتج عملية الدمقرطة أساساً عبر الضغوط والمعارضة الشعبية.

4ـ التدخل الأجنبي عندما تحدث عملية الدمقرطة نتيجة لتدخلات وضغوطات أطراف أجنبية.

**أولا–نمط التحول:**

عادة ما يكون التحول عملية طويلة نسبياً، وتحدث عندما يقرر نظام الحكم التسلطي، وبدون ضغوطات قوية من قوى المعارضة أو من المجتمع ككل، وبعد جدل داخلي، أن من مصلحته إدخال تغييرات وإصلاحات سياسية .

[1] اسماعيل الغزال ، النظم السياسية. بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، الطبعة4، 1989،ص 269.

قد يؤدي هذا النمط من عملية الدمقرطة إلى احتفاظ القوات المسلحة بحق الاعتراض (الفيتو) على الترتيبات السياسية المستقبلية وإيقافها. وفي أحسن الأحوال تتمثل النتيجة الأكثر احتمالاً لهذا الشكل من التحول الديمقراطي في قيام ديمقراطية محدودة تتميز باستمرار الهيمنة السياسية لعدد صغير نسبياً من النخب، وغالباً ما تحتفظ النخب المسيطرة في النظام التسلطي بسيطرتها على السلطة والقوة في الترتيبات الجديدة.

ولقد كان ذلك النمط الغالب لعمليات الانتقال الديمقراطي في العديد من بلدان أمريكا اللاتينية وبعض البلدان الآسيوية[1].

الأمر الجوهري في هذا النمط من عملية الانتقال الديمقراطي أن الحكام التسلطيين لا يتنازلون طوعاً عن السلطة والقوة، كما أنهم غير مستعدين، بصفة عامة لتعديل نظام الحكم إذا كان ذلك يهدد سيطرتهم على السلطة, والأهم من ذلك إن القرارات المتعلقة بتبني المؤسسات الديمقراطية الأساسية يتخذها المسيطرون على السلطة مدفوعين أساساً بمصالحهم الخاصة، الشخصية والجماعية[2].

**ثانيا– نمط التحول الإحلالي :**

يستند هذا النمط على الدور الذي تلعبه النخب السياسية داخل النظام التسلطي وخارجه (قوى المعارضة) في عملية التحول الديمقراطي. يرى دايموند أن "الاشتراط المطلق الوحيد للتحول الديمقراطي (إلى جانب الاحتلال الأجنبي والفرض الخارجي) التزام النخبة الإستراتجية بعملية الدمقرطة.. أما **لينز وستيبان** فيؤكدان على الدور المهم للابتكار السياسي والمهارة القيادية للنخب السياسية في عملية الانتقال الديمقراطي ويركز المدخل الانتقالي على دور النخبة الإستراتجية عندما تدرك النخبة الحاكمة والنخبة المعارضة أن لها مصلحة مشتركة في التحرك في مسار يؤدي إلى ديمقراطية محدودة ضمن نمط التحول الإحلالي، وعادة ما يكون الهدف من هذا التحرك حل خلافات النخب وتدعيم نفوذها وتوجيه الفعل السياسي بما يلائم مصالحها وتمثل العامل الحاسم لإنجاح

[1] اسماعيل الغزال ،مرجع سابق.269.

[2] نفس المرجع.نفس الصفحة.

عملية التفاوض في تنسيق جهود العناصر الإصلاحية داخل النظام التسلطي والعناصر المعتدلة بين قوى المعارضة وقدرتها على الوصول إلى اتفاق عام حول نتائج محددة[1].

من الضروري في هذا النمط ألا تتعرض مواقع النخب المهيمنة في النظام التسلطي مثل كبار ضباط القوات المسلحة وكبار ملاك الأراضي، للخطر في النظام الجديد.

كذلك من المهم، لضمان الاستقرار السياسي بعد المرحلة الانتقالية، دمج النخب ضمن إطار مستقر من المؤسسات الديمقراطية الفعالة التي لا تهدد مصالح هذه النخب، لأنه إذا لم تشعر النخب بأن النظام الجديد يحمي مصالحها، فإنها لن تقبل شرعيته وسوف تبذل ما في وسعها لتغييره. مثلما هو الحال بالنسبة للنمط التحولي، فإن الخيارات التي يقوم بها الفاعلون السياسيون الأساسيون جوهرية ومهمة في نمط التحول الإحلالي، من ناحية أخرى، فإن قدرة النظام التسلطي القائم على التحكم في عملية الانتقال في نمط التحول الإحلالي أقل من قدرته في النمط التحولي[2].

**ثالثا– نمط الإحلال :**

ترجع أسباب وجذور النمط الإحلالي، في الغالب، إلى حدوث أزمة وطنية خطيرة لا يستطيع النظام التسلطي حلها، وتؤدي إلى حدوث تعبئة جماهيرية واسعة النطاق ضد النظام. ويمثل هذا النمط نوعاً من عملية الانتقال والتحول التي لا تهيمن عليها النخب. بدلاً من ذلك، يأتي التغيير أساساً، على الأقل في بداياته، من الضغوطات المنبثقة من القاعدة الشعبية، وتُرغم النخب على الخضوع للإرادة الشعبية. بعبارة أخرى، فإن المطالب الشعبية هي التي تؤسس وتحرك هذا النمط من عملية الانتقال، وليس المواثيق بين النخب[3].

من غير المحتمل أن يؤدي هذا النمط من الانتقال – حيث يؤدي الضغط الشعبي إلى إرغام النخب الحاكمة على التخلي عن السلطة – إلى عملية دمقرطة مستقرة.

---

[1] عارف نصر محمد، نظريات التنمية السياسية المعاصرة. فيرجينيا: المعهد العالمي للفكر الإسلامي، 1993، ص 189.

[2] نفس المرجع .ص190.

[3] عارف نصر محمد، إبستمولوجيا السياسية المقارنة نظرية المنهج. بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات، 2002، ص 230.

مرد ذلك أن عدم وجود اتفاقات ومواثيق خلال مرحلة الانتقال يمثل عقبة كبيرة أمام بروز أجواء الاعتدال والتصالح الضرورية لعملية ترسيخ الديمقراطية والمميزة لها .

الراهن، إنه من غير المحتمل أن يؤدي تغيير النظم التسلطية عن طريق التعبئة الجماهيرية والضغوط الشعبية إلى قيام نظم ديمقراطية ليبرالية مستقرة. على العكس، فهناك احتمال لأن تنتكس النظم الجديدة وتحل محلها أشكال جديدة من النظم التسلطية[1].

**رابعا– نمط التدخل الأجنبي:**

يحدث هذا النمط من عملية الانتقال نتيجة لتدخل قوى أجنبية. ومن أمثلة هذا النمط التدخل الأمريكي في هايتي وبنما والصومال خلال تسعينيات القرن العشرين وفي العراق حالياً. إضافة إلى التدخل العسكري المباشر، كان نفوذ البلدان والمؤسسات الدولية المانحة للإعانات الاقتصادية قويا ومؤثراً في قرارات التحول الديمقراطي في بعض النظم التسلطية الفقيرة. فخلال ثمانينيات وتسعينيات القرن العشرين تدنت قدرات هذه البلدان الفقيرة على الحفاظ على برامج وسياسات محفزة للتنمية الاقتصادية، وأصبح الكثير منها يعتمد بصورة متزايدة على إعانات البلدان الغربية والمؤسسات الدولية المانحة[2].

التي طالبت البلدان الفقيرة بالشروع في عملية التحول الديمقراطي كجزء من برنامج متكامل للحكم الصالح الرشيد، وربطت استمرارية الإعانات الخارجية بموافقة النظم التسلطية على البدء في عمليات الدمقرطة والإصلاح السياسي. بالإضافة إلى ذلك، وفي مسار موازٍ شجعت البلدان الغربية والمؤسسات الدولية هذه البلدان على وضع سياسات وبرامج اقتصادية متوافقة مع نظام السوق والليبرالية الاقتصادية. ومن خلال ضغوطات البلدان والمؤسسات الدولية المانحة، تم الضغط على النظم التسلطية للتحرك في اتجاه الليبرالية الاقتصادية والسياسية والديمقراطية الليبرالية، فيما أصبح يعرف بالمشروطية الاقتصادية والمشروطية السياسية, بيد أن الفاعلين الخارجيين، مهما كانت درجة قوتهم الاقتصادية والسياسية والعسكرية، لا يستطيعون فرض خياراتهم السياسية

[1] عارف نصر محمد، إبستمولوجيا السياسية المقارنة نظرية المنهج . مرجع سابق،ص230.

[2]Raymond G.gettell .american political science review,s.l.e,s.m.e. 1999.p56.

ولمدة طويلة على بلدان لا ترغب في ذلك. وقد يؤدي التدخل الأجنبي إلى تغيير التوازن لصالح عملية التحول الديمقراطي، غير أن الديمقراطية لن تترسخ وتزدهر إلا عندما تتوفر اشتراطات وعوامل داخلية محددة, ويمكن التدليل على ذلك من تجربة البرتغال وأسبانيا واليونان التي تحولت إلى نظم ديمقراطية راسخة بصورة سريعة خلال سبعينيات القرن العشرين, ففي الوقت الذي كان الدعم والتشجيع الخارجي مهماً ومؤثراً، فإن ترسيخ الديمقراطية اعتمد أساسا على الاتفاق العام والإجماع الداخلي على تفضيل الديمقراطية على أية ترتيبات سياسية أخرى.وتبين الأنماط المختلفة لعمليات التحول الديمقراطي أن المسارات التي اتخذتها المجتمعات المختلفة للوصول إلى الديمقراطية تختلف بشكل كبير[1].

[1]Raymond G.gettell, Ibid,p56.

# الفصل الثاني

# دراسة حالة البرازيل

يسعى هذا البحث في هذا الفصل الثاني إلى دراسة جمهورية البرازيل الفدرالية، كنموذج للتحول الديمقراطي وقبل التطرق لجدلية التحول الديمقراطي بالبرازيل سنتناول دراسة حالة البرازيل بصفة عامة.هذه الحالة تتناول نبدة عامة عن البرازيل وكذلك التطرق لمختلف الإرهاصات في الجانب الاقتصادي،السياسي والعسكري.

## المبحث الأول

## نبذة عامة عن البرازيل

يتضمن هذا المبحث نبذة عامة عن جمهورية البرازيل الفدرالية من الناحية التاريخية والجغرافية, فإذا نظرنا إلى الخريطة السياسية لأمريكا الجنوبية فإن أول ما يلفت نظرنا هو وجود دولة ضخمة تكاد تشغل نصف مساحة القارة ، تبدأ حدودها من شمالي خط الاستواء، وتمتد جنوبا حتى تتجاوز مدار الجدي.

### المطلب الأول

### لمحة على تاريخ البرازيل

إن هذه الدولة العملاقة ألا وهي البرازيل تعد من دول العالم الكبرى من حيث المساحة، كما أنها المرتبة الخامسة من حيث عدد السكان بإجمالي 198مليون نسمة، كما تتسع مساحة البرازيل لما يقرب مائة دولة من حجم البرتغال، هذه الأخيرة التي تعد الدولة الأوروبية القزمة التي تحكمت بالبرازيل لما يزيد عن الثلاثة قرون.

كما تعرضت أجزاء من هذه المستعمرة البرتغالية إلى غزوات من الاحتلال الفرنسي والهولندي في القرنيين السادس والسابع عشر، غير أنها لم تدم طويلا .وأوائل القرن التاسع عشر تضافرت عدة ظروف للتعجيل باستقلال البرازيل، إذ عندما غزا نابليون البرتغال عام 1808م[1].

فرت الأسرة المالكة البرتغالية إلى البرازيل وكونت حكومة في المنفى على رأسها الأمير "جون" الذي كان وصيا على والدته الملكة "ماريا" لما كانت تعانيه من مرض عقلي، وعند وفاتها تولى "جون" الحكم.

[1] روز براون ،البرازيل شعبها وأرضها.(ترجمة:محمد عبد الفتاح ابراهيم )، القاهرة ونيويورك :مكتبة النهضة المصرية بالاشتراك مع فرانلكين للطباعة والنشر، 1969،ص 8.

واستطاع البرازيليون أن ينتزعوا منه دستورا قبيل عودته إلى البرتغال عام 1821، وكان "جون" قد عين ابنه "بدرو" وصيا على البرازيل قبل أن يغادرها ،غير أن هذا الأخير تزعم حركة وطنية انفصلت بها البرازيل عن الدولة المستعمرة وتم إعلان استقلالها في 07 سبتمبر 1822 كحكومة ملكية على رأسها الإمبراطور "بدرو" الأول, وفي عام 1889 قامت ثورة أطاحت بالحكم الملكي وأصبحت البرازيل منذ ذلك التاريخ جمهورية باسم**(الجمهورية المتحدة البرازيلية)** إلى أن صدر دستور عام 1967م، وجعل اسم البلاد "جمهورية البرازيل", وتعد البرازيل الدولة الوحيدة في أمريكا الجنوبية الناطقة بالبرتغالية.

## المطلب الثاني

## البـــرازيل جغرافيـــا

تشغل البرازيل القسم الشرقي من أمريكيا الجنوبية وتعبر خامسة دول العالم مساحة ، وتسيطر على نصف القارة تقريباً بمساحة **8.514.876 كلم2**، اللغة الرسمية هي اللغة البرتغالية، بالإضافة إلى عدد من اللغات ،عملتها الريال البرازيلي،عاصمتها برازيليا منذ 1960، وأكبر مدنها **ريودي جانيرو**.

هذه الدولة الشابة التي تمثل إحدى أهم محطات الاستقرار في العالم الجديد تشغل نصف القارة الأمريكية الجنوبية[1].

وتطل على المحيط الأطلسي حيث يمتاز الساحل البرازيلي بتسمية ساحل الألوان الثلاثة حيث:

**1** – الشواطئ ناصعة البياض بفعل العوامل الإرساب والنحت البحري

**2** – الغطاء الشجري يرصع الواجهات البحرية .

**3**– زرقة المياه تصنع الثلاثية اللونية .

بالنسبة للحدود : يحدها من الشمال كل من فنزويلا وسورينام وغويانا الفرنسية , ومن الشمال الغربي كولومبيا ويحدها من الجنوب الغربي بوليفيا و من الجنوب يحدها الأرجنتين ، البراغواي والأورغواي .

[1] روز براون،مرجع سابق.ص9.

كما تمتاز البرازيل بتنوع طبوغرافي يشمل التلال ، الجبال، السهول ،المرتفعات الجبلية ويبلغ أعلى قممها الجبلية **(قمة بيكو دانيبلينا)**.

وتقسم البرازيل من الناحية الطبوغرافية إلى :

**1** – السهل الساحلي المطل على المحيط الأطلسي .

**2** – الهضبة البرازيلية .

**3** – حوض نهر الأمازون يجري في حوضه خمس المياه العذبة في العالم ، ويعتبر ثاني أطول أنها العالم بعد النيل، على ضفاف هذا الحوض تمتد غابات الأمازون وتضم 30% من إجمالي مساحات الغابات في العالم .

**4** – حوض **بارانا _باراغواي** ،وهي منطقة من الأراضي الرطبة الواسعة في جنوب البلاد (وتمتد لتصل أيضا إلى داخل باراغواي والأرجنتين ).

ويطلق على البرازيل أيضا لقب "أرض المياه" لما تنعم به من أنهار ومستنقعات وبحيرات موسمية وأراض تغمرها مياه الفيضانات.[1]

إذا قطعت البرازيل من شمالها إلى جنوبها ستكتشف أنماط مناخية بالغة في التنوع بين استوائية ومدارية وشبه جافة وجبلية معتدلة ، فيمر فيها خط الإستواء ومدار الجدي ، مما يجعلها دولة مدارية بامتياز.

أما مناخ البرازيل فهو غني ومتنوع لإنتمائها للمنطقتين الحارة والمعتدلة،ولتأثرها بالموقع الفلكي ومرور دائرتي عرض رئيسيتين فوق أراضيها خط الاستواء شمالا ،ومدار الجدي جنوبا وكذا شساعة المساحة وطول شريطها الساحلي،وإمتدادها الواسع،وتمتاز بقلة مرتفعاتها وكثرة أنهارها الدائمة الجريان، ونستخلص وجود ثلاث أقاليم مناخية بارزة وهي :

[1] روز براون ،مرجع سابق.ص9.

1- المناخ الإستوائي: يسود منطقة حوض الأمازون وتمثله منطقة ميناؤوس القارية ،وبليم الساحلية ويمتاز بحرارته المرتفعة،وأمطاره الغزيرة ورطوبته الشديدة،وغطائه النباتي الكثيف.

2- المناخ المداري الرطب والجاف: يسود المناخ المداري الرطب هضبة برازيليا والسواحل الشرقية الأطلسية وتمثله منطقة ريودي جانيرو الواقعة على خط مدار الجدي، يمتاز هذا المناخ بارتفاع حرارته ،وأمطاره الغزيرة شتاءا وهي تسقط طوال السنة.أما المناخ المداري الجاف فيسود منطقة شمال شرق البرازيل،أي اقليم نوردستي وسمي السيرتاو ويعرف بنطاق الجفاف بسبب الاحتباس الحراري والتصحر ،ويتسبب جفاف المنطقة في تشكل ظاهرة إعصار النينو درجة حرارته مرتفعة جدا صيفا والأمطار به عزيزة[1].

3- المناخ المعتدل: يسود منطقة جنوب البرازيل،تمثله منطقة **بورتو أليغري** ويسود كذلك ولايات بارانا ، **ريو غراندي دو سول وسانتا كاتارينا**.

وكما هو متوقع ترك التباين والتنوع المناخي أثاره المباشرة على تباين وتنوع آخر في البيئة النباتية والمجتمعات الحيوانية ،إذ تبدأ الغابات الاستوائية المطيرة في الشمال والصحراوية شبه الجافة في الشمال الشرقي.

وتصل الغابات الصنوبرية المعتدلة في الجنوب حيث ينتشر الصقيع طوال أيام الشتاء وبين هذه النطاقات تندس في وسط البرازيل سهول **السفانا المدراية** , ولهذا يتطلع الجميع إلى البرازيل بشغف وقلق متزامنين، فتعاون البرازيل أو تقاعسها في السياسة البيئية العالمية،يحدد جانبا مهما من مستقبل كوكب الأرض.

وتجد البرازيل نفسها متأرجحة بين الاستماع لنداءات العالم بعدم المساس بالبيئة البكر والحفاظ على الميراث الطبيعي، وبين تلبية حاجات النمو الاقتصادي المرهونة بمشروعات اقتصادية طموحة في التنقيب عن المعادن، واستخراج الخامات، تلك الأنشطة التي تستوجب إزالة الغابات وتمشيط البيئة الطبيعية بحثا عن مصادر جديدة تضمن سريان عجلة التنمية بالبلاد.

[1] روز براون ،مرجع سابق.ص40.

على هذا النحو تمثل البرازيل مثالا جيدا للمقولة الشهيرة"التنمية عدو البيئة"[1].

و أياً كان أصل التسمية تمثل البرازيل دولة شابة بمعايير التاريخ العتيق لحياة الأمم والشعوب، صحيح أن تعمير هذه الأرض بدأت منذ أكثر من مليون سنة (مثلها مثل بقية قارات العالم ) وتحتضن أرضها حضارات تعود إلى فترات العصر الحجري إلا أن ظهور البرازيل كوحدة سياسية بدأ مع الاستعمار البرتغالي للعالم الجديد وبالتحديد منذ وصول بدرو الفارس كابرال في عام 1500م ،ضمن حملات ماعرف (باستكشاف العالم القديم)[2]. ويختلف الباحثون في أصل تسمية البرازيل فيرجعها البعض إلى جزر أسطورية في المحيط الأطلسي كانت تقع في مكان ما غرب الساحل الأيرلندي وعرفت باسم **Hy brazil** والتي تعني "أرض القوة والعظمة والجمال" وعدد من المصادر يرجع الإسم إلى أصل برتغالي إسباني لكلمة **(براسيل )** وهو نوع من الأشجار ذات الجذوع الحمراء والبنية التي وجدها المستكشفون على شواطئ العالم الجديد مشابهة لأشجار المنطقة المدارية في جزر غرب أفريقيا التي كانت تستخدم لاستخراج الأصباغ الحمراء البرتغالية, كما أن آخرون يرجعون الاسم إلى جزر أسطورية في المحيط لأطلسي كانت تقع في مكان ما غرب الساحل الايرلندي وعرفت باسم برازيليا التي تعني أرض العظمة والقوة والإعجاب .ومنهم من يقول أن اسم البرازيـل اشتق من رحلة برتغالية هـــامة اشترك فيها **أمريكو فيسبوتشي**[3].

ذلك لأن السفن حملت في عودتها خلال حملة الكشوفات الجغرافية شحنة من خشب الصباغ أحمر اللون مثل **(البراناس )** أي الضخم المتوهج وكان لونه براق وقد بيع هذا الخشب بثمن مرتفع فكان هذا كنز وجده البرتغاليون في ممتلكاتهم الجديدة وهكذا صار المكان الذي جاء منه هذا الخشب يعرف بإسم **(براسيل)** أو **(البرازيل)**[4].

[1] عاطف معتمد وآخرون،"البرازيل القوة الصاعدة من أمريكا اللاتينية"،سلسلة القوى الصاعدة.د.م.ن،2010.

[2] روز براون،مرجع سابق،.ص9.

[3] عاطف معتمد،مرجع سابق.

[4] روز براون ،مرجع سابق.ص40.

## المبحث الثاني

## البرازيل سياسيا وعسكريا

نص دستور البرازيل على التنظيم السياسي والإداري لجمهورية البرازيل الاتحادية يشمل الإتحاد والولايات والمقاطعة الاتحادية والبلديات، وجميعها ذات حكم ذاتي بموجب أحكام هذا الدستور[1], كما وجدت منذ القدم أسطورة حول الهوية البرازيلية، تقول هذه الأسطورة أن البرازيليين يجنحون إلى السلم في اعتقاداتهم ولا يضيعون الوقت في الحروب الأهلية أو الصراعات الخارجية من أجل حل المشاكل،وأن المصالحة والمفاوضات دائما مفضلان ويشكلان عاملا إيجابيا في المجتمع والثقافة البرازيلية.

وهو ما سنحاول بيانه من خلال المطلبين التاليين حيث خصصنا الأول للجانب السياسي, وتناولنا في المطلب الثاني البرازيل عسكريا.

### المطلب الأول

### الإرهاصات السياسية

لقد تمكنت البرازيل من تخطي حاجز اللغة التاريخي الذي فصلها عن بقية دول أمريكا اللاتينية الناطقة بالإسبانية (تعتبر البرازيل الدولة الوحيدة في أمريكا الجنوبية الناطقة بالبرتغالية)، وقد تمكنت من تعزيز نفوذها في محيطها الإقليمي منذ عودة الحكم المدني، مع تركيزها على التعبير عن قضايا أمريكا الجنوبية ومصالح الدول النامية في مختلف المؤسسات الدولية، لتصبح –وبحق– متحدثًا رسميا باسم أمريكا الجنوبية. ولعل هذا يفسر وصف وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة **كوندليزا رايس** البرازيل، في عام 2007، بأنها "**قوة إقليمية وشريك عالمي**"، وهو وصف لم توصف به البرازيل على مدار تاريخها الحديث.

وفي الواقع تعود بداية الحقبة العسكرية فى حكم البرازيل إلى سنة 1930 عندما تولى الجنرال "**غيتويلو فارغاس**" الحكم ومن بعده تعاقبت الحكومات العسكرية وتراجعت الديمقراطية والحرية وانتشرت الاعتقـــالات

[1] جمهورية البرازيل الفدرالية، دستور البرازيل الصادر عام 1988،المعدل في 2014، الباب الثالث:تنظيم الدولة، الفصل الأول التنظيم السياسي والإداري، المادة18.

والأزمات الاقتصادية والحروب الأهلية داخل البرازيل[1].

وفى منتصف السبعينيات تولى الجنرال "**ايرنستو غيسيل**"، ومن بعده الجنرال "**جون بابتيستا فيغوريدو**" رئاسة البلاد حتى منتصف الثمانينات، وسار كلاهما في طريق التحول التدريجي نحو الحكم المدني، وهذا ما يعنى أن البرازيل شهدت عشر سنوات انتقالية بين نظامين سياسيين أولهما عسكري استبدادي قمعي، وثانيهما مدني مؤسسي ديمقراطي، وتعاقب منذ 1985 الرؤساء المدنيين.

وكان أولهم "**خوسيه سارنى**" وآخرهم حتى هذا التاريخ هي الرئيسة الحالية "**ديلما روسيف**"، والتي كانت احد المعتقلين البارزين إبان الحكم العسكري ومن أهم النشطاء والمناضلين اليساريين في تلك الفترة.

ولكن منذ 1985 وحتى 2012 أي خلال 27 عاما من الحكم المدني الديمقراطي عقب انتهاء الحقبة القمعية العسكرية، برز اسم الرئيس " **لولا دا سيلفا**" الذي تولى رئاسة البلاد لمدة ثماني سنوات (2003-2010)، حيث تقدمت البلاد خلال تلك الفترة تقدما كبيرا على الصعيدين السياسي والاقتصادي .

وتعتبر البرازيل جمهورية فيدرالية يحكمها رئيس يشغل في ذات الوقت منصب رئيس الحكومة ويساعده نائب[2].

ويجرى انتخاب الرئيس ونائبه في ورقة اقتراع واحدة عبر انتخاب شعبي لفترة أربع سنوات (ويجوز إعادة انتخاب الرئيس مرة ثانية وأخيرة).

وتتألف الهيئة التشريعية (الكونغرس) من مجلسين:

واحد للشيوخ (ويضم 81مقعدا تمثل 27 وحدة إدارية بواقع 3 أعضاء عن كل ولاية والمنطقة الفيدرالية للعاصمة)، ويتم انتخابهم لفترة مدتها **ثماني سنوات** عبر آلية اقتراع شعبي كل أربع سنوات لتجديد أعضاء المجلس بدءا باقتراع على ثلث الأعضاء وبعد أربع سنوات أخرى على الثلثين الباقيين)، أما المجلس الآخر فهو مجلس النواب ( ويضم **513 عضوا**) ويتم انتخاب أعضائه لفترة أربع سنوات[3].

---

[1] محمد صلاح الدين, رائد النهضة البرازيلية لولا دا سيلفا.القاهرة : دار الفاروق للنشر،2012،ص54.

[2] نفس المرجع،نفس الصفحة.

[3] فاطمة مساعد، "التحولات الديمقراطية في أمريكا اللاتينية نماذج مختارة"، مجلة دفاتر السياسة والقانون. بغداد. 2011.ص87.

أما على المستوى القضائي، فإن أرفع هيئة قضائية هي المحكمة الفيدرالية العليا والتي تتألف من **11 قاضيا** برتبة وزير يعينهم رئيس البلاد مدى الحياة.

بشرط مصادقة مجلس الشيوخ، فضلا عن محكمة العدل العليا والمحاكم الفيدرالية الإقليمية (يعين فيها القضاة أيضا لمدى الحياة).وتتميز الحياة الحزبية البرازيلية بالنضج والحيوية ويتصدر المشهد حزب الحركة الديمقراطية؛ وحزب العمال؛ والحزب الجمهوري؛ والحزب الشعبي الديمقراطي، والحزب الاشتراكي، والحزب الشيوعي، وحزب الشعب المسيحي وغيرها من الأحزاب ذات البرامج الليبرالية والديمقراطية واليسارية والمحافظة فضلا عن جماعات معارضة واتحادات عمالية وجماعات ضغط دينية .

أسست الحياة السياسية الحالية في البرازيل على الدستور الفيدرالي الذي صدر عام 1988, ورغم أن هذا الدستور كان أثرا من آثار التحول الديمقراطي الذي شهدته البلاد بعد 21 عاما من الحكم العسكري1985. إلا أنه لا يزال حافلا بالاضطراب وكثرة البنود التي يعارض بعضها بعضا، الشمولي 1964 والاستغراق في التفاصيل بالغة الإسهاب التي تسبب الوقوع في شرك التفسيرات والتأويلات، وذلك لأن الذي كتب هذا الدستور هم رجال السياسة وليس فقهاء القانون الدستوري.

ورجال السياسة –كما هو معلوم– تحكمهم وتتحكم فيهم انتماءاتهم الحزبية، وتوجهاتهم السياسية، ومعتقداتهم الأيديولوجية[1].

ولهذا فلم يكن مستغربا أن يشهد هذا الدستور خلال العقدين الماضيين تعديلات دستورية كثيرة لدرجة قد تبدو للقارئ مبالَغا فيها؛ إذ بلغ مجموعها 61 تعديلا.

وكان للقيادة السياسية دور فى تحقيق الاستقرار السياسي ،وصلت القوى الديمقراطية في تجربة البرازيل إلى ضرورة تأسيس توافق مع المؤسسة العسكرية على انطلاق عملية التحول الديمقراطي ، وعبر إصدار العفو على

[1] فاطمة مساعد،مرجع سابق .ص88.

المعتقلين السياسيين و تنظيم انتخابات نزيهة ، حيث تمكنت من سن قوانين العفو عن المعارضة، و تم تغيير نظام الاقتراع من اجل تكريس التعددية الحزبية بدل الثنائية .

إن تجربة البرازيل في التحول الديمقراطي أشرفت عليها المؤسسة العسكرية و ضمنت انفتاح النظام السياسي و تنظيم الانتخابات و احترام نتائج صناديق الاقتراع.

ولم تشهد البرازيل استقرارا على المستوى السياسي سوى مع انتخاب **فيرناندو هنريك كاردوسو** رئيسا في عام 1994 ثم بعده **لولا دا سيلفا** في 2002.

وقد تمكن **كاردوسو** من إقامة دعائم النظام المدني مستعينا بخلفيته الأكاديمية وخبرته السياسية, حيث قضى فترة طويلة من عمره في المنفى إبان فترة الحكم العسكري، إلى جانب خبرته كوزير للخارجية ثم وزير للمالية خلال فترة حكم **اتمار أوجوستو فرانكو** منذ عام 1992 . وعقب فوزه في الانتخابات الرئاسية عام 1994 على منافسه **لولا دا سيلفا** اليساري، بدأ **كاردوسو** في تنفيذ إصلاحات اقتصادية وسياسية ساهمت في إعادة انتخابه مجددا للرئاسة لولاية ثانية في أكتوبر 1998 بنسبة تصويت قدرت 53,06%[1].

وقد امتنع **كاردوسو** عن تعديل الدستور بشكل يمكنه من الترشح لفترة رئاسية ثالثة ،كما كان يرغب مؤيدوه بل ساهم بشكل غير مباشر في انتخاب **لولا دا سيلفا** للرئاسة بإصراره على اتخاذ موقف محايد من الانتخابات الرئاسية. وفى جانفي 1995 م تولي **فرناندو هنريك كاردوسو** منصب الرئاسة، وعمد إلى الموافقة على تعديل يقر إعادة انتخاب رئيس الجمهورية ورؤساء حكومات الولايات والبلديات لمدة ثانية, وبدء **فرناندو هنريك كاردوسو** فترته الرئاسية الثانية في ظل فوز أحزاب المعارضة في الانتخابات البلدية في عموم البلد. ومنذ استعادة الديمقراطية في البرازيل بعد دستور 1988م، استطاع جمع الرؤساء المنتخبين إقامة تحالف معقول مع أعضاء الأغلبية البرلمانية، في أعقاب الانتخابات الرئاسية وتحقيق مستوى عال من أداء الحكم في ظل

[1] فاطمة مساعد ،مرجع سابق.ص89.

الالتزام الجاد من قبل الأحزاب المتحالفة في الحكم، مما ساهم في تحقيق الاستقرار السياسي، ولا يوجد في ذلك استثناء سوى الفترة التي امتدت من مارس 1990م.

وحتى أكتوبر 1992م، في ظل حكم الرئيس **فرناندو كولور** الذى لجأ إلى تشكيل حكومة ائتلافية بشكل غير ديمقراطي، مما عرضة للمسألة والعزل من قبل البرلمان[1].

## المطلب الثاني

## الإرهاصات العسكرية

من خلال الإطلاع على تاريخ البرازيل ، إذ نجد أنه لم يتم إرسال الجيش البرازيلي إلى الخارج ماعدا في مناسبتين هما حرب البراغواي وخلال الحرب العالمية الثانية, ومنذ ذلك الحين اكتفت بالمهمات السلمية في إطار بعثات الأمم المتحدة مثلا في جمهورية الدومينيكان عام 1965،وفي إفريقيا ،وفي الشرق الأوسط ومؤخرا في هايتي.

كما نلاحظ جنوح البرازيل إلى السلم في علاقاتها مع جيرانها، فمن خلال فترة الديكتاتورية العسكرية أوشكت البرازيل على التدخل العسكري في الشيلي،الأروغواي، بوليفيا ،إلا أن هذا لم يحدث ويعتبر هذا استثناءا كما أن البرازيل لم تدخل في حرب مع جيرانها لمدة أكثر من 140 سنة ، وهذه المدة ليست بقصيرة. وفيما يخص العلاقات خارج أمريكا الجنوبية، فلم ينصب اهتمام البرازيل على القوة العسكرية [2].

وعوض ذلك ركزت على الوساطة وعلى دور عديد المنظمات الدولية، وهذا ما يعكس كيف أن القيادة السياسية في البرازيل لم تتصرف بعداء سواء إقليميا أو دوليا،ولم تسعى لتغيير النظام العالمي بالقوة. وعلى العكس من ذلك إختارت دائما الحوار والخيار الدبلوماسي لحل الخلافات[3].

[1] فاطمة مساعد ،مرجع سابق.ص89.

[2] Joao fabio bertonha,"brazil an emerging military power?the problem of the use of force in Brazilian international relations in the 21 st century".2010.

[3] Joao fabio bertonha, Ibid.

كما يحظى الجيش بمكانة مرموقة في المجتمع البرازيلي، ففضلا عن المناصب الرفيعة التي عادة ما يتقلدها جنرالات الجيش في الحياة المدنية(من مقاعد النواب والوزراء إلى رئاسة البلاد)، تمتلك البرازيل جيشا يفوق قوامه 0.5 مليون عسكري الأمر الذي يجعل منها صاحبة أكبر جيش في قارة أمريكا الجنوبية، إذ يقوم نظام التجنيد في البرازيل على الخدمة الإلزامية لمن هم في سن 21-45سنة ولمدة تتراوح بين 9-12 شهرا.أما من يتقدمون للعمل في الجيش تطوعا فتبدأ الخدمة لديهم من سن 17 سنة ومنذ مطلع ثمانينات القرن العشرين سمحت الدولة للمرأة بالتطوع والتجنيد في الجيش، لتصبح بذلك أول دول أمريكا الجنوبية التي تأخذ بزمام تلك المبادرة.كما يتوزع الجيش البرازيلي على ستة أركان تتمركز كل منطقة أركان منها حول مدينة رئيسة مثل **ري ودي جانيرو، ساو باولو، بورتو أليغري** .....، كما يتخد الأسطول البرازيلي مواقعه في أربعة موانئ أخرى هي : **السلفادور، ناتال،بيليم ولاديريو**[1].

## المبحث الثالث

## البرازيل اجتماعيا واقتصاديا

تبدو البرازيل مجتمعات متفرقة تعيش جنباً إلى جنب بعضها معاصر يتحدث لغة المستقبل ، وبعضها وكأنه تجمد منذ خمسة قرون أو يزيد ، كما تبدو البرازيل من هذه الزاوية (أرضاً للمتناقضات ) حيث تتماس معالم الثروة والعوز في آن واحد .

### المطلب الأول

### الإرهاصات الاجتماعية

من المقولات الشعبية في التي تعبر عن انتشاء البرازيليين ومدى فخرهم ببلادهم أن "البرازيل أرض المستقبل" فهذه الدولة الشابة تمثل إحدى أهم محطات الاستقرار في العالم الجديد ، إذ تنتصب ناطحات السحاب إلى جانب عشش الفقراء ومدن الصفيح ، يدعونا العارفون إلى رؤية المشهد من زاوية أخرى ، فعالم الأنثربولوجيا

[1] عاطف معتمد،مرجع سابق.

البرازيلي " **روبير دا ماتا**" يذهب إلى القول بأن البرازيل " **تمسك بكل ما أوتيت من قوة بتلابيب ماضيها لكنها تفعل ذلك وهي مندفعة بشغف نحو المستقبل**".على هذا النحو تبدو البرازيل التي شهدت الصراع الدامي بين الأوروبيين والأفارقة والسكان الأصليين وكانت مسرحاً للكراهية والعنف والإستعباد الوحشي هي ذاتها التي تجمع هؤلاء جميعاً وهم يحتكمون إلى صناديق الاقتراع لتحديد مستقبلهم, وتاريخيا تدفق المستوطنون البرتغاليون وأبادوا السكان الأصليين ثم أحذو في جلب الرقيق من أفريقيا إلى أن تم إلغاء الرق[1].

كما يضم شعب البرازيل خليطا ويتكون من عناصر متعددة، منها الهنود الأصليون، والإفريقيون الذين قامت على أكتافهم الزراعة أيام الرقيق، والأوروبيون من جنسيات مختلفة أغلبهم برتغاليون كما نجد إيطاليون وإسبان ،كما يوجد بعض الآسيويين مثل اليابانيون.وقد حدث امتزاج على نطاق كبير بين بعض هذه العناصر،وإن كانت العناصر الأوروبية لازالت تحتفظ بنقائها إلى حد كبير.ورغم مرور أكثر من 500سنة على الكشوف الجغرافية الأوروبية في البرازيل إلا أنه لا تزال هناك مناطق في عمق غابات الأمازون لم يكتمل اكتشافها بعد،ومن غير المدهش أنه من فترة لأخرى يتم الإعلان عن العثور على قبيلة من الهنود الأصليين في غابات الأمازون, غير أن الملاحظ أن الجميع يشعرون بأنهم برازيليون ولاتتخلل علاقتهم أي تمييز عنصري وأي تفرقة.

أما بالنسبة للديانات فيشكل المسيحيون الأغلبية بنسبة 89% (74 %كاثوليك و15% بروتستانت)مقابل 7% للملحدين و4 %لبقية الأديان، كما شهدت البرازيل بعد نهاية العرب العالمية الثانية انفجارا ديمغرافيا بارزا،فقد تضاعف عدد سكانها في مدة 30سنة من 1960-1990.

وقد احتلت المرتبة الأولى في أمريكا اللاتينية والرابعة في العالم الثالث،والخامسة عالميا بعد الصين،الهند ،الولايات المتحدة الأمريكية وأندونيسا[2].

[1] روز براون ،مرجع سابق.ص44.

[2] نفس المرجع. نفس الصفحة.

كما يلاحظ تمركز سكان البرازيل في المدن بنسبة 82% ،وهم يتمركزون شرق البلاد على طول الشريط الساحلي،بنسبة 85% من إجمالي السكان بمدن **ري ودي جانيرو، ساو باولو، سلفادور، بيلو هوريزنتي رسيف ،بورتو أليغري.....**

وكذلك في بعض المدن الداخلية كالعاصمة **برازيليا** وسط البلاد ومدينة **ميناؤوس** في قلب الأمازون. كما ارتفع عدد المدن المليونية في البرازيل إلى 17 مدينة سنة 2007. وحاليا يبلغ عدد سكان البرازيل 198مليون نسمة، و يمكن اعتبارها نموذجًا مثاليا للتعايش بين عرقيات وثقافات متعددة. وعادة ما كانت البرازيل بوتقة صهر لجميع سكانها على غرار الولايات المتحدة الأمريكية.

كما يعاني سكان البرازيل جملة من المشاكل اجتماعية واقتصادية وسياسية أهمها:

- التفاوت الطبقي الشديد كوجود 70 مليون برازيلي ينعمون بالمستوى المعيشي الأوروبي و30% يعيشون تحت مستوى الفقر ، كما يعاني ما يفوق 44 مليون برازيلي من انعدام مصدر دخل ثابت.
- تفشي الآفات الاجتماعية كالتشرد والتسول واستغلال الأطفال القصر،فيوجد مايفوق 20 مليون طفل برازيلي في الشارع، واستهلاك المخدرات وانتشار الجريمة المنظمة فقد قتل 70 ألف برازيلي سنة 2008 منهم 40 ألف قد قتلو بالأسلحة النارية.
- تنامي ظاهرة النزوح الريفي وتفشي الأحياء القصديرية ومدن الصفيح في ضواحي المدن الكبرى ،وهذا ما ساهم في اكتظاظها وتشويه صورتها[1].

أما في مجال التعليم فقد خطت البرازيل خطوات واسعة ،خصوصا بعد الحرب العالمية الأولى فأنشأت أول جامعة بها في ريو دي جانيرو عام 1920، ويبلغ عدد الجامعات في الوقت الحالي 24 جامعة ،وتعمل الدولة جاهدة على التوسيع في شتى مراحل التعليم لارتباطه بخطط تنميتها[2].

[1] روز براون, مرجع سابق.ص47.
[2] نفس المرجع.ص44.

وقد أولت الدولة البرازيلية التعليم عناية كبيرة و نص دستورها في المواد 205إلى 214 على التعليم ونظمه بمختلف مستوياته[1].

وقد شمل برنامجا للتعليم وضعته الأمم المتحدة عددا كبيرا من أطفال ،وخرج الملايين من أبناء البرازيلين من حالة الفقر لغرض التعليم و الالتحاق بالمدارس،وكان هذا البرنامج مشروطا للتحويلات النقدية،هذا البرنامج غرضه التسهيل على الآباء إلحاق أطفالهم بالمدارس.ومنذ عام 2013 انتشلت منظمة **bolsa familia** ما يفوق 50 مليون نسمة من الفقر في 5500 من المجتمعات المحلية،مع صدور تقارير منتظمة عن حدوث تحسن في المواظبة المدرسية والأوضاع الصحية[2].

أما فيما يخص الرعاية الصحية بالبرازيل، فقد شمل البرنامج الحكومي للصحة ابتدءا من سنة 1988 الملايين من سكان البرازيليين،رغم أن هذا النظام في بداياته قد اتصف بنقص التمويل. فقد عانى أكثر من نصف سكان البرازيل قبل انطلاق هذا البرنامج من انعدام التغطية الصحية, لكن بعد عقدين من تأسيس البرنامج الصحي الموحد أصبح أكثر من 75 % من سكان البرازيل المقدر عددهم بـ198مليون نسمة, أصبحوا يعتمدون هذا البرنامج الصحي لتغطية رعايتهم الصحي, ومع تحسن الرعاية الصحية للبرازيليين، ارتفع متوسط العمر إلى 72سنة لكلا الجنسين،مع ارتفاع نسبة الإنفاق على صحة الفرد بحوالي 760 دولار، وخصص ما يعادل 12 طبيب لكل 10000 ساكن.

كذلك تخصيص 27000 فريق من أفرقة صحة الأسرة التي تنشط بمختلف بلديات البرازيل التي يبلغ عددها 5560 بلدية،كما يحق لأفراد المجتمع البرازيلي إبداء آرائهم حول الخدمات الصحية المقدمة لهم[3].

[1] دستور البرازيل الصادر عام 1988،المعدل في 2014.

[2] www.un.org/ar/millenniumgoals, تم الاطلاع بتاريخ2016/04/08 ،*على الساعة12.00.*

[3] www. onlineversion.com, تم الاطلاع بتاريخ 2016/04/08, على الساعة 14:35.

وقد نص دستور 1988 على قطاع الصحة ونظمها،ونجد ذلك في المواد 196-197-198-199-200[1],كما يعد برنامج الصحة لعام1994 العمود الفقري لهذا النظام العمومي والذي بدوره يوفر طائفة كاملة من خدمات الرعاية ذات الجودة للأسر في البيوت وفي المستوصفات والمستشفيات[2].

وتجدر الإشارة أن كفاح عمال البرازيل نقطة مهمة في التاريخ البرازيلي، إذ أن الحركة العمالية منذ بداية عام 1978 قد بدأت في الانطلاق بعد سنوات من القمع الوحشي حيث واجه الشعب البرازيلي نقطة تحول هامة في تاريخه، هذا الشعب الذي عانى الحرمان الرهيب في بلد غني بالثروات الضخمة وضعته هذه الحركة العمالية المتفجرة أمام قدراته العظيمة في إصراره على الكفاح والمقاومة.

كما اندفعت موجات الإضراب الكبيرة خلال العقد الأخير بادئة بإضراب عمال الهندسية والسيارات في **ساو باولو** في 1978-1979 ثم انتشرت في المواقع الصناعية الأخرى، كما أعاد إلى الأذهان حركة كفاح الفلاحين لحقوق الأرض ،وفي مزارع القصب الكبيرة هذا الذي أدى إلى حدوث اختلال كبير في المجتمع البرازيلي في منطقة الشمال ، الأمر الذي أدى بالجيش إلى الاستيلاء على السلطة عام 1964[3].

## المطلب الثاني

## الإرهاصات الاقتصادية

عرفت البرازيل بعد نهاية الحرب العالمية الثانية حركة تنموية واسعة طوال الفترة 1948-1976 وذلك بفضل المساعدات الأمريكية والشركات لمتعددة الجنسيات، وبتبني الإستراتيجية التنموية الجديدة حققت البرازيل المعجزة الاقتصادية مع بداية القرن الواحد والعشرين،وذلك بعد فترة الحكم العسكري للرئيس **فرناندو كاردوسو** كما سمي بخطة الريال للقضاء على التضخم وذلك بربط سعر العملة البرازيلية الريال بالدولار،لكن البنك المركزي البرازيلي

[1] دستور البرازيل الصادر عام 1988،المعدل في 2014..

[2] www.who.int/bulletin.com، تم الاطلاع بتاريخ 2016/04/09 *على الساعة 09.30.*

[3] دافيد بيتشام آن اد بام، كفاح عمال البرازيل .( ترجمة سهير صبري) ، د.م.ن.دار الخدمات النقابية والعمالية،1987، ص5ص4.

تراجع وفك هذا الارتباط سنة1999 كما قامت الإستراتيجية التنموية البرازيلية على مجموعة أسس وأهداف وهذا ما خلف انعكاسات واضحة على مسار التنمية الاقتصادية وذلك بفضل ضخامة الإمكانيات الزراعية والصناعية[1].

كما ساهمت الإستراتيجية التنموية في انخفاض نسبة الديون إلى إجمالي الناتج المحلي، فضلا عن الحد من التفاوت في الدخول، وانحصار نسبي للفقر، كما أنها لم تتأثر كثيرا بتداعيات الأزمة المالية العالمية الأخيرة التي تركت أثرا سلبيا على عديد من دول العالم، وتبدو البرازيل لأول مرة في تاريخها، مستعدة لامتصاص الصدمات الاقتصادية الخارجية، كما تتسلح في ذلك بسعر صرف مرن، واحتياط ضخم من العملات الأجنبية، وتناقص مستمر في نسبة الدين إلى الناتج، وإدارة رشيدة من البنك المركزي لمشكلة التضخم[2].

ومن بين الخطط الناجحة التي انتهجتها البرازيل خطة القضاء على الجوع واليوم تعتبر البرازيل معيارا دوليا فيما يتعلق بسياسات الأمن الغذائي والتنمية الريفية والقضاء على الفقر.

وتتوفر البرازيل على ثروات طبيعية ضخمة بجميع أنواعها منها الغير متجددة (كالثروات الطاقوية والمعدنية) أو المتجددة (المائية والنباتية) بسبب شساعة مساحة البلاد[3].

**أولا- الموارد غير المتجددة:**

تتمثل أساسا في الموارد الطاقوية كالبترول الخام، الغاز الطبيعي، الفحم الحجري والطاقة الكهربائية والموارد المعدنية ,ويعد البترول أهم الموارد الطاقوية وتستخرج معظمه شركة البترول البرازيلية petrobras من سواحلها الأطلسية في منطقة جنوب شرق البلاد وبنسبة 70% من مجموع الانتاج كحوض كامبوس في سواحل ري ودي جانيرو وسانتوس ووصل احتياطي البرازيل سنة 2006إلى 2،1 مليار برميل[4].

[1] أنطونيو دا روتشا، ، النظام السياسي في البرازيل التركة والإصلاح.(ترجمة صلاح معتمد ) مركز الجزيرة للدارسات عام2011.

[2] www.un.com،تم الاطلاع بتاريخ 2016/04/10،على الساعة 16:00.

[3] نفس الموقع.

[4] روز براون ،مرجع سابق.ص16.

كما نجحت البرازيل في انتاج طاقة بديلة هي "**الإيثانول**" المادة الذي تستخرج من قصب السكر لتعويض البترول،كما تنتج البرازيل الفحم في الجنوب في ولاية **ريو غراندي دو سول، سانتا كاتارينا،** كما يرتكز إنتاج الطاقة الكهرومائية في سد إتايبو.

كما يستخرج الحديد الخام الذي تسيطر البرازيل على انتاجه باحتلالها الصف الأول عالميا في حوض الأمازون ومنجم **إيتابيرا** في ولاية **ميناس جيراس.**

**ثانيا– الموارد المتجددة:**

لعل أهم ما ترتبط به البرازيل في ذهن الشخص العادي هو أنها دولة البن إذ يمثل هذا المحصول نحو نصف صادرات البلاد من حيث القيمة،كما تعد البرازيل من أهم الدول في انتاج القطن وقصب السكر.

وتأتي الثانية بعد غانا في انتاج الكاكاو،والثانية كذلك بعد الو.م.أ في انتاج البرتقال ولها انتاج ضخم من الدرة، وتعد البرازيل كذلك أكبر دولة خارج آسيا الموسمية في انتاج الأرز، بالإضافة إلى التنوع الإيكولوجي إذ تنعم البرازيل بثروة نباتية هائلة إذ تملك ما يفوق 56 ألف نوع نباتي منها 2500 من الأشجار الضخمة و3850 نوع ينمو فقط فوق أراضيها[1].

وتبلغ مساحة الغابات في البرازيل 532.481 مليون هكتار عام 2000 لتحتل بذلك المرتبة الثالثة عالميا بعد كندا وروسيا، أكبرها غابة الأمازون التي تعد رئة الأرض تضم 2500 نوع نباتي كأشجار المطاط وحشائش السافانا...

كما تتوفر البرازيل على شبكة مائية ضخمة لغزارة أمطار المنطقة الإستوائية التي تتراوح بين 2000–2500 ملم سنويا،كذلك وجود ثمانية أحواض نهرية مائية كبرى أهمها الأمازون،بارانا،ساو فرانسيسكو و توكانتين... إضافة إلى سدود عملاقة لتخزين المياه وتوليد الطاقة الكهربائية كسد إيتايبو الثاني في العالم بعد سد الخوانق الثلاثة في

[1] روز براون ،مرجع سابق.ص16.

الصين الشعبية وسد كاستاناو وتحتل البرازيل المرتبة الأولى عالميا في كمية وحجم المياه المتجددة سنويا بنسبة 12% من مجموع المياه العدبة على سطح الأرض .

والخلاصة أن البرازيل ينتظرها مستقبل اقتصادي كبير، وقد لاينتهي هذا القرن إلا وتكون في مصاف قوى العالم الكبرى [1].

[1] روز براون ،مرجع سابق .ص4.

# الفصل الثالث

# جدلية التحول الديمقراطي

# في البرازيل

منذ منتصف العقد الأخير من القرن العشرين والعالم يشهد جملة من التحولات والتغييرات السياسية ، أهمها تزايد عدد الدول خاصة تلك التي تنتمي إلى المنطقة النامية التي بدورها تبنت عمليات إصلاح سياسي، وانتقلت فيها الأنظمة السياسية من نظم حكم شمولية إلى الحكم الديمقراطي أو ما يعرف بالتحول الديمقراطي.

وكانت البرازيل من أهم الدول في العالم التي عرفت التحول الديمقراطي وهذا ما سنتناوله في هذا الفصل من خلال جدلية التحول الديمقراطي في البرازيل، من خلال مجموعة مباحث سنتطرف إلى طبيعة التحول الديمقراطي في البرازيل بداية ثم تليها نظرة حول واقع الدمقرطة في البرازيل وفي المبحث الأخير ستكون عبارة عن تعليق على عهدة الرئيسة المحالة على المحاكمة **ديلما روسيف**.

## المبحث الأول

## طبيعة التحول الديمقراطي في البرازيل

سنتطرق بداية في هذا المبحث إلى عوامل التحول الديمقراطي في جمهورية البرازيل الفدرالية قبل التطرق إلى طبيعة هذا التحول في فرعين.

### المطلب الأول

### عوامل التحول الديمقراطي في البرازيل

مع نهاية الثمانينات وبداية التسعينات شهدت البرازيل تطورا وتحولا نحو الأخذ بالديمقراطية وهذا ما يمكن تفسيره على ثلاث مجموعات من العوامل:

**أولا- المجموعة الأولى:**

تتعلق هذه المجموعة من العوامل بالتجربة الذاتية للبرازيل وغياب الزعامات الكارزماتية التي قادت هذا التحول والتي تقوم بدور الموجه داخل المجتمع, والتي كانت تمثل البديل لغياب الهياكل الإدارية والمؤسسية وكانت هذه المجموعة من العوامل الداخلية أهم العوامل و دوافع التحول .

وفي دراسة لأ**ودنيل** و**شومبيتر** يريان أنه لايمكن أن يكون هناك تحول إلى الديمقراطية دون أيكون ناتجا بشكل مباشر أو غير مباشر عن انقسامات مهمة داخل النظام التسلطي أي بين المناديين بالمحافظة على الأوضاع والداعيين والمبشرين بالتغيير والتجديد .

**ثانيا-المجموعة الثانية:**

وهي العوامل المرتبطة بالظروف الاجتماعية والاقتصادية،فمع نمو الطبقات الوسطى لم تستطع الديمقراطية الهشة -كما وصفت- أن تقاوم طويلا .

ومع انعكاس العوامل الاقتصادية والاجتماعية في البرازيل على الحياة السياسية نتيجة معاناة الشعب البرازيلي من تدهور هذه الأوضاع،دعت مقتضيات الحال إلى وجوب حدوث إصلاحات سياسية واسعة وتوسع حركة المطالبة بالتحول نحو الديمقراطية الحرة, إذ رأت الطبقة الاقتصادية أن النظام التسلطي لم يعد ضروريا ويمكن التخلي عنه لأنه لم يعد يتماشى و مقتضيات الحال في تلك الفترة[1].

**ثالثا-المجموعة الثالثة:**

ترتبط هذه المجموعة من العوامل بالمؤثرات الخارجية وانعكاسها على الأوضاع الداخلية في البرازيل, وهي المؤثرات التي ارتبطت بالتحولات التي طرأت على المحيط الدولي والإقليمي بعد انتهاء الحرب الباردة وانهيار الأنظمة الشيوعية في أوروبا، لم تعد هنالك حاجة مجدية لتعزيز النظام القائم بل تعرض إلى ضغوط خارجية خاصة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية بعدما أصبحت القوة العالمية الكبرى المهيمنة على النسق الدولي لتتبنى البرازيل إصلاحات سياسية واقتصادية[2].

على صعيد أخر يمكن القول أن البرازيل لم تعد من المناطق البعيدة عن الأنظار بل أصبحت من بين الدول اللاتينية التي تحظى بإهتمام عالمي متزايد نتيجة للتطورات التي عرفتها المنطقة منذ دخولها عالم الدمقرطة، ويعود ذلك إلى مجموعة من العوامل تتمثل في:

[1] عمرو عبد الكريم سعداوي ،التعددية السياسية في العالم الثالث السياسة الدولية.د.م.ن, د.د.ن،1999 ، ص58.

[2] محمد مصطفى ،التحول الديمقراطي في دولة نيجيريا إلى أين؟السياسة الدولية، د.م.ن, د.د.ن,1993، ص204.

- تعتبر من التجارب الديمقراطية الناشئة والرائدة في العالم.
- الظروف الصعبة التي واجهت المجتمع البرازيلي على الصعيد الاجتماعي والاقتصادي خاصة.
- تزايد الكثافة السكانية بالبرازيل.
- التنوع السكاني بالبرازيل من سكان أصليين (الهنود الحمر)، ذوي الأصول الإفريقية والآسيوية والعربية ومن مختلف الجنسيات الأوروبية، وهذا ما يجعل المجتمع البرازيلي غنيا ومختلفا عن باقي الشعوب[1].
- تمتع البرازيل كذلك بمخزون استراتيجي لمختلف الموارد والمواد الطبيعية خاصة مواد الطاقة على اختلافها المتجددة وغير المتجددة.
- توصف البرازيل كذلك بأنها بلاد النهضة الواعدة لتوفرها على ما يفوق 198 مليون نسمة على عراق متعددة، وهي صاحبة أكبر معدل نمو اقتصادي وتصنف بأنها ثامن أكبر قوة اقتصادية في العالم، وخامس أكبر دولة مصدرة للسلاح.
- كما تعد البرازيل ضمن دول القارة الأقل تعرضا للنزاعات الدولية للقرن 21.
- تسعى البرازيل لمناهضة بارونات تجارة المخدرات، هذه التجارة التي تضرب بعمق في البنية الاقتصادية البرازيلية.

ومن خلال ما سبق تتضح لدينا عدة دلالات تتمثل فيما يلي[2]:

- أن البرازيل من بين دول أمريكا الجنوبية التي ينصب حولها الاهتمام لاحتمال أن تلعب دورا سياسيا واقتصاديا كبيرا على الساحة الدولية حسب المعطيات المتوفرة.
- أنها أصبحت تتطلع إلى خارج القارة للبحث عن شركاء استراتيجيين لمواجهة موجة الليبرالية الجديدة.
- أنها خزان لمختلف الثروات التي يتصارع عليها العالم اليوم، ما جعلها سوق ضخمة كامنة تسعى إليها العديد من الشركات العالمية.

[1] محمود عبد المنعم مرتضى، "أمريكا اللاتينية بين رياح الديمقراطية والتحديات الاقتصادية "،السياسة الدولية،العدد 107, 1992، ص181.

[2] نفس المرجع،نفس الصفحة.

## المطلب الثاني

## ملامح التحول الديمقراطي في البرازيل

تأسست الحياة السياسية الحالية في البرازيل على الدستور الفيدرالي الذي صدر عام 1988 والذي يعد إنجازا من إنجازات التحول الديمقراطي الذي شهدته البلاد بعد 21سنة من الحكم العسكري الشمولي.

**أولا- مراحل فترة الحكم العسكري:**

- **المرحلة الأولى:** وتميزت هذه الفترة بتأسيس نظام الحكم العسكري وشهدت هذه المرحلة تعاقب رئيسين وهما **برانكو و كوستا إيسيلفا** من 1964-1969.

- **المرحلة الثانية:** وتعتبر مرحلة ترسيخ النظام العسكري وكانت تحت إدارة الرئيس **ميديسي** من 1969-1974.

- **المرحلة الثالثة:** كانت هذه الفترة تحت سلطة الرئيس **جيزال** من 1974-1979، ويمكن اعتبارها مرحلة التغيير في نظام الحكم.

- **المرحلة الرابعة:** مرحلة الإنهيار خلال حكم الرئيس **فيغيريدو** من 1979-1984.

- **المرحلة الخامسة:** وهي مرحلة التحول من الحكم العسكري إلى الديمقراطية تحت حكم الرئيس **سارني** من 1985-1989.

**ثانيا- سمات فترة الحكم العسكري:**

إن هذه الفترة تستوجب دراسة خاصة وقد برزت خلالها عدة جوانب وهي:

- الانفراج السياسي الذي أدى إلى التحول السياسي وكان بمبادرة النظام العسكري تأثرا بضغوطات المجتمع المدني ،هذا الأخير الذي كان له دور حاسم وفعال.

- طبيعة الانفتاح وأهدافه وقد طالب بها المجتمع المدني،وكان للحكام العسكريين نفس الهدف(بزعامة تيار أو أكثر داخل هذه النخبة).

– تعلق الأمر بحاجة النظام العسكري نفسه من أجل تجاوز المشاكل الداخلية وتدعيم التحول نحو الديمقراطية والانفتاح كإنجاز للنخبة العسكرية, وقد مارس النظام العسكري سيطرة ورقابة على جميع أجهزة الدولة ونواحي الحياة [1].

لكن سرعان ما ظهرت بوادر التغيير في طبيعة هذا النظام وذلك من خلال بروز صراعات سياسية وأيديولوجية داخل النخبة العسكرية في حد ذاتها، ومع مجيء الرئيس الجنرال **جيزال** في مارس 1974، نلاحظ عودة المجموعة التي أقصاها الجنرال **كوستا إسيلفا**، بعد توليه منصب القائد الأعلى للثورة سنة 1967 .

وقد ركزت هذه المجموعة على جانبين إستراتيجيين الأول سياسي والثاني عسكري. وفيما يخص الجانب العسكري انصب التركيز على إعادة الانضباط إلى الجهاز العسكري وإعادة هيكلته، من أجل ضمان استقرار أكبر للنظام السياسي من خلال استقرار النظام العسكري،غير أن إعادة الهيكلة هذه أفقدت المجموعة المنافسة الكثير من قوتها، وأن هذه التغييرات التي عرفتها المؤسسة العسكرية وعديد أجهزة الدولة زادت من تركيز السلطة في يد رئيس الجمهورية[2].

أما فيما يخص الجانب السياسي فقد حاول الرئيس **جيزال** منح بعض الحقوق والحريات المدنية والسياسية في حدها الأدنى، غير أن الهدف من ذلك لم يكن تعزيز الديمقراطية أو التوجه نحو الانفتاح بل من أجل جعل النظام الديكتاتوري العسكري أقل تشددا. وما يمكن الإشارة إليه أن النظام العسكري عرفت فترات من التوتر على الساحة السياسية وإن اختلفت حدة هذه التوترات من فترة لأخرى ولكنها كانت تشير إلى عدم التحكم المطلق في جميع الفواعل المؤثرة في العملية السياسية، وبمجيء الجنرال **فيغيريدو** إلى الحكم تواصلت عملية إضفاء الملامح الديمقراطية ومنح مزيدا من الحريات على النظام الديكتاتوري العسكري البرازيلي.وقد أشارت هذه العملية إلى الانفتاح السياسي بعد إضفاء الشرعية وضبط عمل البرلمان والحفاظ على المواعيد الانتخابية، بعد إلغاء تدابير الطوارىء سنة 1978 وكذا العفو عن المساجين السياسيين وضمان الحق في إنشاء الأحزاب سنة

[1] Adriano nervo codato,Revista de sociologia e politica. A political history of the Brazilian transition from military dictatorship to democracy, transation:Miriam Adelman ,N° 25,nov 2005, pp 83.85.
[2]Idem..

1979، وما تجدر الإشارة إليه هنا هو دور الانتخابات الحرة في التعجيل بالتحول الديمقراطي في البرازيل، والعلاقة بينهما كانت تأثير الانتخابات بتسريع عملية التحول الديمقراطي بالرغم من عدم تغيير طبيعة النظام العسكرية، إلا أنها كانت آخر حلقة في سلسلة النظام العسكري (يشار هنا أن هذه الفترة كانت تحت قيادة رئيس مدني).

تم خلالها إنشاء دستور جديد سنة 1988، تلته انتخابات رئاسية سنة 1989 وقد اعتبرت فترة التسعينات حسب عدد من المفكرين في البرازيل بأنها فترة تعزيز الديمقراطية.

## المبحث الثاني

## واقع التحول الديمقراطي

سنتناول في هذا المبحث واقع التحول الديمقراطي وانعكاساته على البرازيل في مختلف المجالات .

### المطلب الأول

### مميزات الحياة السياسية

بعد صدور دستور سنة 1988 الذي لوحظ عليه كثرة الاضطرابات والبنود التي تتعارض مع بعضها البعض،غير أن استمرار الحكم المدني الديمقراطي في البرازيل لأكثر من عشرين سنة متواصلة منذ نهاية فترة الحكم العسكري لم يكن بالأمر السهل،خاصة بعد وفاة **تانكريدو دي ألميدا نيفيز** الذي كان أول رئيس منتخب من جانب المجلس التشريعي وممثلي الولايات قبل توليه السلطة رسميا، وبعد إجبار الرئيس **فيرناندو كولور دي ميللو** أول رئيس منتخب بصورة مباشرة من جانب الشعب عام 1992على الإستقالة على إثر توجيه اتهامات بالفساد .

ولم تشهد البرازيل استقرار على المستوى السياسي سوى بعد انتخاب **فيرناندو هينريك كاردوسو** رئيسا عام 1994 ثم جاء بعده الرئيس **لولا دا سيلفا** عام 2002 . وقد تمكن **كاردوسو** من إقامة دعائم النظام المدني مستعينا في ذلك بخلفيته الأكاديمية وخبرته السياسية الذي قضى فترة طويلة من عمره في المنفى إبان فترة الحكم

العسكري. إلى جانب خبرته كوزير للخارجية ثم وزيرا للمالية،خلال فترة حكم **أوجوستو فرانكو** عام 1992 وعقب فوزه في الانتخابات الرئاسية سنة 1994 على منافسه **لولا دا سيلفا** اليساري[1].

وقد امتنع **كاردوسو** عن تعديل الدستور بشكل يمكنه من الترشح لفترة رئاسية ثالثة كما كان يرغب مؤيدوه ، بل ساهم بشكل غير مباشر في انتخاب **لولا دا سيلفا** للرئاسة بإصراره على اتخاذ موقف محايد في الانتخابات الرئاسية[2].

## المطلب الثاني

## المتغيرات التي شهدتها البرازيل

لقد عرفت البرازيل في أواخر القرن الماضي عديد التغييرات و الإصلاحات و التي يمكن إيجازها في ما يلي :

**أولا–المتغيرات الداخلية:**

تبنت البرازيل في تسعينات القرن العشرين نهجا إصلاحيا لتوجيه البلاد نحو الديمقراطية، وتوضح التجربة البرازيلية أهمية الأحزاب السياسية في صياغة المشهد السياسي البرازيلي ، خاصة الحركة الديمقراطية البرازيلية التي شكلت المعارضة الأساسية في البلاد، واستطاعت أن تحظى بثقة المؤسسة العسكرية.

فقد بادرت الحكومة العسكرية بتقديم بعض التنازلات بعد قيام بعض قادتها بإجراء تحالف مع المعارضة, وذلك لإجراء تعديلات هيكلية للنظام السياسي البرازيلي وذلك لتحقيق الانتقال الديمقراطي ،حيث لم تبدي الحكومة أو المعارضة العداوة لبعضهما بل بالعكس ظهرا كشركاء غير مباشرين، وقد بأ التفتح السياسي من الأعلى نحو الأسفل حيث وافقت الحكومة على دمقرطة النظام بإقرارها التعددية السياسية وتنظيم انتخابات حرة[3].

[1] dominique vidal,le brézil après la réélection de f.h cardoso.s.l.e,s.m.e,2000,p7.

[2] Idem.

[3] يسر الشرقاوي، هل أخفق اليسار مجددا في أمريكا اللاتينية السياسة الدولية،بيروت:د.د.ن، 2003، ص252.

وذلك لإجراء تعديلات هيكلية للنظام السياسي البرازيلي وذلك لتحقيق الانتقال الديمقراطي ،حيث لم تبدي الحكومة أو المعارضة العداوة لبعضهما بل بالعكس ظهرا كشركاء غير مباشرين، وقد بدأ التفتح السياسي من الأعلى نحو الأسفل حيث وافقت الحكومة على دمقرطة النظام بإقرارها التعددية السياسية وتنظيم انتخابات حرة،من جهة أخرى لم تعمل المؤسسة العسكرية على تجميد أوحل البرلمان أو القضاء على النظام الانتخابي .

وفي الجانب الاقتصادي فقد انتهجت البرازيل النهج العالمي القائم على اقتصاد السوق الذي يهدف تطبيق التحرر الاقتصادي والانفتاح والخوصصة، وقد طبقت البرازيل كذلك إصلاحات اقتصادية على المستوى التفصيلي كتغيير قانون الإفلاس والتحكم في العجز العام على مستوى الولايات والبلديات،فضلا على تنظيم سوق النفط من خلال كسر احتكار شركة **بتروبراس** للتنقيب عن النفط واستخراجه في البلاد.

وقد حققت البلاد من جراء تلك الإجراءات نوعا من التعافي،بالإضافة إلى ذلك قد جنت بعض المكاسب.

-**البرنامج الإصلاحي للولا دا سيلفا:** تولى **دا سيلفا** الذي يعد أحد رموز اليسار في أمريكا اللاتينية سدة الحكم كأول رئيس عمالي في البرازيل سنة 2002، وفاز في الانتخابات بنسبة 61% وقد اعتلت الكثير داخل وخارج البرازيل موجة من خيبة الأمل.

فقد تعرض **دا سيلفا** لحالة استنكار داخلي رسمي وشعبي جراء سياسته الاقتصادية. وقد تسلم **دا سيلفا** الحكم من سلفه **كاردوسو** مثقلا بالمشاكل الاقتصادية والديون الخارجية بقيمة 260 مليار دولار وديون داخلية تشكل 61% من اجمالي الناتج القومي . كما أكد **دا سيلفا** في تعهداته الانتخابية التزامه ببنود الاتفاقية التي أبرمتها حكومة **كاردوسو** مع صندوق النقد الدولي وقد حصلت البرازيل بمقتضاها على ما قيمته 30 مليار دولار، وقد بدأ في تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية لتي اشترطها الصندوق، وتميزت سياسة حكومته بإتباع نهج التقشف مست مخططات البرامج الاجتماعية التي انخفضت إلى 22% من إجمالي الناتج القومي لعام 2003.

وقد أثارت هذه الإجراءات انشقاقات شديدة داخل البرازيل واتهم **دا سيلفا** بتخليه عن يساريته، وقد هدد كثير من نواب حزب العمال الذي ينتمي إليه **دا سيلفا** بالتصويت ضد البرنامج الإصلاحي لكن الرئيس لم يتراجع عن تلك الإجراءات وتبنى برنامجه الإصلاحي لغاية استعادة السوق البرازيلي عافيته ويتحقق البناء الديمقراطي ووصف معدل النمو في الاقتصاد البرازيلي بالإيجابي وتراوح بين 4 و5%.

كما رافق نمو الإقتصاد البرازيلي انخفاض حاد في التفاوت في الدخل وتراجع مماثل في الفقر وذلك بتطبيق برنامج الإعانات المالية المشروطة للأسر الفقيرة ،وقد شمل تطبيقه تغطية أعداد ضخمة من المستفيدين بما يعادل ربع سكان البرازيل, ومن خلال هذا الاستقرار الاقتصادي والنمو والحد من الفقر[1].

خلقت حركة جديدة في السوق المحلي البرازيلي،وذلك بدمج فئات جديدة من السكان في السوق الرسمي وسوق الاستهلاك، وهو ما جعل البرازيل أقل حساسية لصدمات الطلب الاقتصادي الخارجي وأكثر اعتمادا على سوقها المحلي.

وعلى الرغم من أن البرازيل نجحت نجاحا كبيرا في تدعيم استقرار اقتصادها الكلي،خاصة بتقديمها دعما قويا للإعانات الاجتماعية، وانعكاس ذلك على النمو الاقتصادي والحد من فجوة عدم التساوي في الدخل، رغم ذلك ما يزال اقتصاد البلاد يواجه العديد من العقبات أهمها أن البيئة السياسية تقف كحجرة عثرة أمام تنفيذ إصلاحات عميقة ضرورية لإزالة تلك الحواجز، لكن بالرغم من كل هذه العقبات يمتلك الاقتصاد البرازيلي إمكانيات هائلة بوسعها جلب منافع كبيرة لاقتصاد البلاد.

وبالرغم من تبني **لولا دا سيلفا** للسياسة الليبرالية فقد بقي الاقتصاد البرازيلي منغلقا نسبيا،إذ لا تتجاوز نسبة التجارة الخارجية من إجمالي الناتج المحلي 25%.

وفي موجة ثانية للإصلاحات الاقتصادية تسعى البرازيل استئناف برنامج خوصصة الشركات المملوكة للدولة، وتنشيط الاقتصاد لخلق وظائف جديدة، وكذا تنظيم الاقتصاد غير الرسمي الذي يصل اسهامه في الناتج المحلي

[1] يسر الشرقاوي،مرجع سابق.ص252.

الإجمالي إلى حوالي 40% و أيضا تحسين أوضاع الفقراء من سكان البرازيل.وبناءا على هذه المؤشرات توقع العديد من الخبراء الاقتصاديين أن يحتل الاقتصاد البرازيلي المرتبة السادسة عالميا بحلول عام 2050، وأن يتساوى مع اقتصادات فرنسا،ألمانيا وبريطانيا مع حلول سنة 2031[1].

**ثانيا– المتغيرات الخارجية:**

اتسمت السياسة البرازيلية خلال عهدي **كاردوسو** و **دا سيلفا** بقدر كبير من الفاعلية وهي الفترة المرتبطة بمرحلة الانتقال الديمقراطي, وبدأت سياسة البرازيل الخارجية تتجه نحو الانخراط في المبادرات والتحالفات متعددة الأطراف، ومنها نجد تجاوب البرازيل مع اقتراح الرئيس الروسي **فلاديمير بوتين** بتوسيع مجموعة الدول الثماني لتصبح مجموعة الثلاث عشر G13 ،كما نجحت البرازيل في تحويل مجموعة الـ BRIC ( الأحرف الأولى من أسماء دول البرازيل، روسيا، الهند والصين) من مجرد أفكار إلى إطار تشاوري فاعل بين الدول الأربع ، لمناقشة مشكلات الاقتصاد العالمي.

وفي مجال السياسة الدولية ، تسعى البرازيل داخل "**مجموعة ريو**" إلى تقوية الاتجاه العالمي نحو الديمقراطية والقيم الغربية، فأقامت تجمع **ميركوسور** الاقتصادي الذي يهدف إلى الانخراط في عملية التكامل الإقليمي بين دول القارة الجنوبية، كما عمدت مع فنزويلا إلى إقامة بنك الجنوب برأسمال إقليمي للاستغناء عن صندوق النقد والبنك العالميين إلى جانب مجلس أمن أمريكي لاتيني وذلك للحفاظ على الأمن والسلام وفض النزاعات بين دول أمريكا الجنوبية .

وتجدر الإشارة إلى أن البرازيل تتمتع على المستوى الإقليمي بمكانة متفردة وبوضع قيادي في الإقليم نظرا لمساحتها الكبيرة[2] واقتصادها القوي وهو ما يميزها فنزويلا منافسها الإقليمي الرئيسي، وقد بدأ الدور القيادي

[1] يسر الشرقاوي،مرجع سابق. ص 253.

[2] www.islamonline.net, تم الاطلاع بتاريخ 2016/04/13،على الساعة 20:00.

للبرازيل في أمريكا اللاتينية خلال فترة رئاسة **سارني** سنة 1986، حيث سعى **سارني** لتوثيق علاقة البرازيل مع الأرجنتين بعد سنوات من التوتر، وقد نجح في تدشين اتحاد جمركي معها .

سرعان ما امتد ليشمل الأوروغواي و البراغواي والذي تحول فيما بعد إلى اتفاقية السوق المشتركة بين دول أمريكا الجنوبية **(ميركوسور)**، والتي تم تدشينها في مارس 1991. كما اكتسبت البرازيل دورا مميزا خلال فترتي رئاسة **كاردوسو**، مع تركيز إدارته على لعب أدوار الوساطة وصنع السلام في المحيط الإقليمي، مثل الوساطة التي قامت بها البرازيل مع كل من الأرجنتين والشيلي والولايات المتحدة في النزاع بين البيرو والإكوادور والتي أسفرت على توقيع اتفاقية سلام بين الدولتين عام 1995، كما ساعدت على منع الانقلاب العسكري في الباراغواي، وفي السياق ذاته تمكن الرئيس **كاردوسو** من رعاية أول قمة إقليمية في أمريكا الجنوبية تم عقدها في برازيل عام 2000 بحضور جميع قادة دول أمريكا الجنوبية، وتمكنوا خلالها من إطلاق " مبادرة التكامل الإقليمي في أمريكا الجنوبية "، تشمل بناء خطوط اتصال ومواصلات لتسهيل الانتقال بين دول الإقليم.

ومع انتخاب **لولا دا سيلفا** عام 2002 ، استمر النفوذ الإقليمي للبرازيل في التصاعد فقد ساهمت سياسته الاقتصادية الليبرالية في تعزيز علاقات البرازيل مع حكومات يمين الوسط في الإقليم خاصة في كولومبيا[1].

وبدأت انجازات **لولا دا سيلفا** في أمريكا اللاتينية في الظهور مع نجاحه في التقريب بين وجهات نظر دول الإقليم بهدف توقيع الاتفاق التأسيسي لإتحاد أمم أمريكا الجنوبية **(أونسار)** في ماي 2008 .

بالإضافة إلى إنشاء برلمان مشترك لدول أمريكا الجنوبية، كما اعتمدت البرازيل على عقد مؤتمرات التعاون الاقليمي بين أمريكا اللاتينية وأقاليم الأخرى لتعزيز مكانتها القيادية وعقدت مند عام 2005 مؤتمرين قمة للتعاون بين أمريكا اللاتينية والعالم العربي والقارة الإفريقية، وبذلك أصبحت البرازيل المتحدث الرسمي باسم أمريكا الجنوبية في المحافل الدولية.

[1] www.islamonline.net. تم الاطلاع بتاريخ 2016/04/13،على الساعة 20:15.

وتتمثل العقبات الرئيسية التي تواجه الدور القيادي للبرازيل في أمريكا اللاتينية في التنافس الإقليمي مع فنزويلا ، خاصة بتولي **هوغو شافيز** لرئاستها وسعيه لاستغلال ثروات بلاده النفطية لترويج مشروعه البوليفاري وتصوير البرازيل على أنها مجرد دولة تابعة للولايات المتحدة.أما العقبة الثانية التي تواجه البرازيل فتتمثل في الشكاوي المتكررة من جانب جيرانها مثل الباراغواي وجمهورية سورينام من عدم وفائها بوعودها بإمدادهم بالمساعدات المادية . رغم ذلك تبقى البرازيل أكثر دول أمريكا الجنوبية المؤهلة للعب دور محوري على المستوى الإقليمي، كما يعد الانتعاش الاقتصادي أحد أهم دعائم مكانتها الإقليمية ، ولعل هذا ما يفسر توافد العمالة من دول أمريكا اللاتينية، وفي هذا الإطار تشير الإحصاءات الحكومية البرازيلية إلى أن تحويلات العمال الأجانب من دول أمريكا اللاتينية بالبرازيل قد وصلت إلى حوالي 1 مليار دولار، ومازالت مستمرة في التصاعد[1].

كذلك تسعى السياسة البرازيلية إلى توسيع دورها الإقليمي بالتقارب مع القوى الدولية الصاعدة مثل الهند والصين وجنوب أفريقيا، كما تعمل على تعزيز أواصر العلاقات معها في مواجهة القوى الاقتصادية التقليدية، ويمكن الاستدلال على ذلك بالموقف البرازيلي المؤيد لإنشاء مجموعة العشرين الاقتصادية في اجتماعات منظمة التجارة العالمية على المستوى الوزاري عام 2003.

ومن جهة أخرى استفادت البرازيل من عدة تغييرات محورية على المستوى الدولي بعد أحداث 11سبتمبر 2001، تمثل أبرزها في تراجع نفوذ الولايات المتحدة الأمريكية في أمريكا اللاتينية، ما مكن البرازيل من تعزيز نفوذها والقيام بدور الوسيط وصانع السلام بين دول أمريكا اللاتينية ، وهو ما أدى إلى تصاعد النفوذ البرازيلي في أمريكا اللاتينية بشكل لم يكن من الممكن تصوره إبان الهيمنة الأمريكية على شؤون القارة انطلاقا من اعتبارها الدائرة الحيوية الأولى للأمن القومي الأمريكي. فعلى سبيل المثال قامت البرازيل بالوساطة في التوتر الحدودي بين فنزويلا وكولومبيا في مارس 2008، بعد قيام كاراكاس بالتدخل العسكري في الإكوادور . وفي

[1] www.islamonline.net. تم الاطلاع بتاريخ 2016/04/13،على الساعة 20:25.

المقابل لم تهمل البرازيل كلية تعزيز علاقاتها مع القوى الدولية التقليدية ,وإنما باتت دبلوماسيتها تتمتع بقدر كبير من الانتقائية والتوازن[1].

وهو ما يتضح في انضمامها للمبادرة الفرنسية لمحاربة انتشار الإيدز خلال الفترة الرئاسية الأولى للرئيس **دا سيلفا**، وكدا انضمامها لمبادرة اليابان لمكافحة التغيير المناخي فضلا عن التزامها بالتعاون مع الولايات المتحدة فيما يتعلق بتوسيع نطاق استخدام الوقود الحيوي.

وما يشار إليه أن السنوات الذهبية التي عاشتها البرازيل في عهد **لولا دا سيلفا**، ما بين أرقام اقتصادية غير مسبوقة واقتصاد متين، لم تشفع لها أمام عدد من الأزمات الاقتصادية التي تضرب العالم، فانحنت البرازيل بعض الشيء أمام رياح الأزمات، فضلًا عن أزماتها الداخلية وفضائح الفساد التي لم يسلم منها **دا سيلفا** نفسه رغم ابتعاده عن أضواء السياسة.

## المبحث الثالث

## الأزمات التي واجهت عهدة الرئيسة ديلما روسيف

تم انتخاب ديلما روسيف رئيسة للبلاد عام 2010 عن حزب العمال الذي ينتمي له دا سيلفا، وتسلمت في 2011 رئاسة بلد بلغت معدلات نموه 7.5%، ويمتلك طبقة متوسطة جديدة من 40 مليون برازيلي، بفضل برامج اجتماعية طموحة ودورة اقتصادية جيدة لكبار مصدري المواد الأولية، وخفض البطالة الرسمية إلى معدل غير مسبوق عند مستوى 4.5%، فماذا حدث لسفينة الاقتصاد البرازيلي التي كانت تشق مياه النمو بسرعة هائلة[2], هل تعاني من غياب القيادة القادرة على إدارة دفة الأمور؟

[1] .www.islamonline.netتم الاطلاع بتاريخ 2016/04/13،على الساعة 21:10.

[2] www.marketsvoice.com تم الاطلاع بتاريخ 2016/04/25على الساعة 22:00.

ما يمكن أن يلاحظ في الوقت الراهن على البرازيل تعرضها لعديد الأزمات أهمها الأزمات السياسية والأزمات الاقتصادية.

## المطلب الأول

## الأزمة السياسية في البرازيل

لازالت الأزمة السياسية مشتعلة في البرازيل، إذ لم ينتظر القاضي **سيرجيو مورو**، أو من يوصف **(ببطل التظاهرات المليونية)** في البرازيل، إلا ساعات قليلة حتى يعلن المواجهة الشاملة مع حزب العمال، بقطبيه الرئيسة المعزولة **ديلما روسيف**، والرئيس السابق **لويس إيناسيو لولا دا سيلفا**.

ففي مظاهرات مليونية هتفت البرازيليون باسم **مورو** ، وجعلوا منه رمزاً وطنياً، وفي خطوات غير مسبوقة تم كسر مجموعة من القواعد القانونية، آخرها عبر التنصت على مكالمـات القصر الـــجمهوري ونشرها، ما أجّج الأزمة السياسية وأشعل الشارع الذي لم يلتقط أنفاسه بعد.

وبدا القاضي الذي وصفه **دا سيلفا** بالانتهازي كأنه تحرر من الضوابط المهنية، وبدأ التصرف كزعيم سياسي يلتقط اللحظة التاريخية لبلد بات مصيره السياسي محفوفاً بالكثير من المخاطر, فهم العماليون الرسالة، حيث أن الاحتجاجات الحاشدة التي شهدتها المدن البرازيلية في وقت ماض، أشارت إلى أنّ تنحي المعارضة عن المواجهة وتسليم الراية للقضاء كان بمثابة الضربة القاضية للعماليين.

وقد أدركت **روسيف** أن تطويقها عبر اعتقال شريكها **دا سيلفا** وإيداعه السجن، سيكون كارثياً على حكمها فذهبت إلى خيار المواجهة التي لا مناص منها، حيث لجأت إلى توزير **دا سيلفا**، لإبعاد شبح الملاحقة القانونية عنه, لأن المرحلة ستحتاج إلى مواجهة دامية قد يكون الرئيس السابق هو الأجدر بإدارتها، إلا أن القاضي **ايتاجيبا نيتو**، سحب هذا الخيار عبر قرار قضائي يمنع بموجبه تولي **دا سيلفا** أي منصب وزاري. ولم تكن محاولة تسليم **دا سيلفا** وزارة الديوان الحكومي الخيار الأفضل، لكنها كانت الإشارة إلى أن الصراع وصل إلى ذروته, فالشارع الذي استخدم كسلاح أساسي في هذه المعركة قد بدأ أولى جولاته المتوقعة باشتباكات

في شارع **باوليستا** وسط **ساوباولو** بين مؤيدين للحكومة وبين مطالبين بإسقاطها، ، بالإضافة إلى مواجهات أخرى في العاصمة **برازيليا**، وكذلك قيام مظاهرات في عدد من المدن، وسط حملات متبادلة في وسائل الإعلام وشبكات التواصل الاجتماعي.

ومع تصاعد حدة الأزمة السياسية في البرازيل حدث ارتباك لدى عدد من الأطراف الأساسية، أهمها الشرطة الفدرالية ومجلس القضاء الأعلى، فالشرطة التي نفّذت بحسب بيانها، تعاليم القاضي **مورو** بالتنصت على الاتصالات الرئاسية، سارعت إلى رفع مسؤوليتها حول نشر مضمون هذه الاتصالات، هذا الذي شكّل سابقة خطيرة لا مبرر قانوني لها. أما المحكمة العليا فباتت ترتاب من تصدّر قاضٍ جزائي بشخصية **مورو** المشهد القانوني، خاصة في مرحلة بات الناس فيها شديدي التأثر بالاستعراضات السياسية والقضائية، ولم تعد تأبه للنقاش القانوني والدستوري الذي تعمل هذه المحكمة على أساسه[1].

وقد وجد عدد من أعضاء المجلس الأعلى للقضاء أنفسهم مضطرين إلى ركوب موجة الشارع بعدما باتت اللغة القانونية غير مفهومة، وباتت المزايدات السياسية ممراً إلزامياً للوصول إلى قلوب الناس, باتت لعبة الكرّ والفرّ إذا تحكم البرازيل ، فالعماليون حاولوا الاستفادة من الحصانة الوزارية لحماية **دا سيلفا** من براثن **مورو**، الذي سارع إلى التجسس على الاتصالات الرئاسية كي يثبت الاستخدام الجرمي للمركز السياسي، فوجد ضالته في مقطع من المحادثة بين **دا سيلفا و روسيف**، الذي قالت فيه الأخيرة إنها سترسل أحد معاونيها لتسليم الرئيس السابق ملفاً يُستخدم حين الضرورة.

ذلك ما اعتبره **مورو** بمثابة إسناد حقيبة وزارية إلى **دا سيلفا**، وأن ذلك يُعَدّ تهرباً واضحاً من الملاحقة القضائية، على هذه الوتيرة تسارعت الأحداث في البرازيل وسط انعدام الأفق لأي انفراجات قريبة، خاصة بعد

[1] www.marketsvoice.com ، تم الاطلاع بتاريخ 2016/05/03 على الساعة 17:20.

إقالة روسيف من قبل مجلس الشيوخ يوم الإربعاء 11ماي 2016 هذا المشهد وصفه عدد من المواقع الموالية لروسيف بالانقلاب.

وسط هذه التسميات تعيش البلاد أكثر الأوقات حساسية ، فالانزلاق إلى هاوية الصراع، في بلد بات القانون فيه هشّ والإدارة السياسية مرهقة ومشتتة، سيولّد صراعاً مدمراً وفق رأي عدد من المراقبين,أما الخروج من هذه الأزمة فيستلزم أولاً اعترافاً من العماليين بأن الواقع الشعبي بات في غير مصلحتهم، وأن اللجوء إلى التصعيد سيمنح خصومهم ورقة إضافية، ويستلزم من المعارضة كذلك أن تضفي نوعا من التعقل على طموحاتها التي باتت تهدّد السلم الاجتماعي للبرازيل.

قصة الأزمة السياسية في البرازيل والتصور العالمي المتغير بسرعة لها بدأت من الإعلام المحلي البرازيلي فالإعلام المرئي والمسموع والمقروء يخضع لسيطرة حفنة من أثرى أثرياء البرازيل الذين هم محافظون راسخون. وقد تم استخدام وسائل الإعلام هذه وعلى مدى عقود، للترويج لأثرياء البلاد ولضمان تكريس الفوارق الفاحشة في امتلاك الثروة وما يترتب عليه من التفاوت في القوة السياسية.

وفي الواقع نجد معظم وسائل الإعلام الكبرى والتي تحظى بالاحترام في نظر العالم الخارجي، قد أيدت الانقلاب العسكري الذي وقع في البرازيل عام 1964 والذي أخضع البلاد لعقدين من الدكتاتورية العسكرية المحافظة والتي زادت أثرياء البلاد ثروة. هذا الحدث التاريخي البارز لا يزال يلقي بظلاله على هوية وسياسات هذا البلد الأميركي الجنوبي. وقد هللت تلك المؤسسات للانقلاب باعتباره ضربة قاضية للفساد وللحكومة الليبرالية بشكل ديموقراطي.

لقد ظلت مجموعة من وسائل الإعلام ، تردد لأكثر من عام رواية تخدم مصالحها حول الغضب الشعبي والفساد الحكومي والمطالبة بالإطاحة بأول امرأة تتولى رئاسة البرازيل **ديلما روسيف** وحزبها العمالي الحاكم وقد عرضت وسائل الإعلام هذه أعدادا هائلة من الصور لحشود من المتظاهرين في الشوارع , ولكن ما لا يراه

معظم الناس خارج البرازيل هو أن وسائل الإعلام التي يملكها الأثرياء حرضت على قيام هذه التظاهرات منذ عدة أشهر[1], بينما تتظاهر بأن كل ما تفعله هو تغطية هذه التظاهرات، كما قد لوحظ أن معظم المتظاهرين من البيض والأغنياء وهم أنفسهم الذين عارضوا حزب العمال وسياساته وبرامجه التي تهدف إلى القضاء على الفقر لأكثر من عقدين من الزمن.

لقد بدأ العالم يرى شيئاً فشيئاً أن الفساد ليس هو السبب وراء الإطاحة بالرئيسة **روسيف**، بل هو مجرد ذريعة فقط, حيث فاز حزب العمال اليساري المعتدل الذي تنتمي إليه روسيف، في الانتخابات لأول مرة عام 2002 وأصبح سلفها **لويس لولا دي سيلفا** رئيساً، ونظراً لشعبية الرجل وما يتمتع به من كاريزما، تولى الحكم لولايتين ثم اكسب خليفته **روسيف** الفوز لولايتين كذلك .

لقد منيت طبقة النخبة وأدواتها الإعلامية بالفشل في محاولاتها لإلحاق الهزيمة بالحزب في صناديق الاقتراع أما اليوم فهدفهم تحقيق ما عجزوا عن تحقيقه عبر الطرق الديمقراطية، و يريدون تحقيقه بوسائل غير ديمقراطية ومن خلال التحالف مع عدد من الشخصيات السياسية ورجال الدين والجناح اليميني المؤيد لعودة الحكم العسكري والهدف من وراء ذلك هو الإطاحة بالرئيسة المنتخبة بشكل شرعي ديمقراطي.

قد أوردت مقالة صحفية في وقت لاحق في صحيفة **نيويورك تايمز**، أن 60% من أعضاء الكونغرس البرازيلي، البالغ عددهم 594 الذين صوّتوا لمصلحة عزل الرئيسة **روسيف**.

[1] www.marketsvoice.com ، تم الاطلاع بتاريخ 2016/05/02 على الساعة 19:00..

يواجهون اتهامات خطيرة، كالرشوة والتزوير في الانتخابات، وقطع الغابات من دون وجه حق، والخطف والقتل وتضيف الصحيفة بأن **روسيف** تعتبر من النوادر في النخبة السياسية البرازيلية التي لم توجه إليها اي اتهامات بسرقة الأموال العامة أو أي اتهامات أخرى[1].

وفي مشهد صاخب لتغطية تلفزيونية لعملية التصويت في مجلس النواب على عزل **روسيف** الذي حظي باهتمام عالمي، كشفت خطابات بعض النواب المؤيدين للعزل عن نواياهم الحقيقية، فقد قال **جير بولسونارو**، عضو الكونغرس اليميني البارز والمتوقع على نطاق واسع انه سيترشح لمنصب الرئيس، والذي اظهر استطلاع سابق انه من أثرى أثرياء البرازيل، انه كان يدلي بصوته لمصلحة الكولونيل المناهض لحقوق الإنسان الذي قاد الدكتاتورية العسكرية والمسؤول شخصياً عن تعذيب **روسيف** أثناء اعتقالها، وتفاخر ابنه ادواردو بتأييد قادة الانقلاب العسكري عام 1964.

ويركز البرازيليون انظارهم على **روسيف** التي فقدت شعبيتها بسبب الركود الاقتصادي الحاد. ولا أحد يعرف كيف ستكون ردة فعل البرازيليين، لا سيما الأشد فقرا منهم والطبقة العاملة، بعد عزل رئيستهم المؤيدة للطبقة العاملة والتي تحارب الفساد.

ويخشى الكثيرون بمن فيهم القضاة والمحققون في اتهامات الفساد، أن يكون الهدف الحقيقي من وراء عزل **روسيف** هو وضع حد للتحقيقات الجارية حالياً، وبالتالي حماية الفاسدين والفساد وليس القضاء عليه.

وهناك مخاوف حقيقية من أنه بعد عزل **روسيف**، ستبدأ وسائل الإعلام البرازيلية في إغفال الحديث عن الفساد أو المصلحة العامة، وسوف يكون بوسع الرئيس الجديد ميشال تامر ذو الاصول اللبنانية استغلال الأغلبية التي يحظى بتأييدها في الكونغرس لتعطيل التحقيق في الفساد وحماية نفسه ومجموعة الفاسدين التي تحيط به.

[1] www.le monde.com ,تم الاطلاع بتاريخ2016/05/02.على الساعة17:15.

وفي النهاية، فإن النخبة البرازيلية السياسية والإعلامية تلعب بآليات الديمقراطية، وهذه لعبة خطيرة ويصعب التنبؤ بنتائجها في أي مكان، لكنها كذلك على نحو خاص، في دولة حديثة العهد بالممارسة الديمقراطية والاستقرار السياسي بعد عقود من الطغيان والدكتاتورية، وبلد يشعر فيه الملايين بالاستياء جراء الفقر والحرمان الاقتصادي. و كانت **ديلما روسيف** قد تعرضت لهزيمة ساحقة بعد تصويت مجلس النواب بالأغلبية لعزلها ومساءلتها، ففي جلسة صاخبة لمجلس النواب ترأسها من وصف بعدو **روسيف** رئيس مجلس النواب **إدواردو**، انتهى التصويت بتصويت **367 نائبًا** من أصل **513 نائبًا** لصالح عزل **روسيف**، وهو مجموع يفوق بشكل مريح أغلبية الثلثين، البالغة **342 صوتًا**، والمطلوبة لعرض القضية على مجلس الشيوخ. هذا الاخير بدوره صوت لصالح عزل الرئيسة مؤخرا 55 مقابل 22 ضد العزل .

- **فساد يصوّت ضد فساد:**

شهدت عملية التصويت، التي راقبها عشرات الملايين في منازلهم وفي الشوارع، تحصل المعارضة على أغلبية آمنة ومريحة للإطاحة برئيسة الدولة المنتخبة بعد مرور أقل من نصف ولايتها[1].

حيث امتنع سبعة نواب عن التصويت وتغيّب نائبان آخران عن حضور الجلسة وصوّت **137 نائبًا** بمعارضتهم لهذه الخطوة, وتمت دعوة النواب واحدًا تلو الآخر إلى الميكروفون للإدلاء بتصويتهم، من قِبل محرّض عملية العزل وهو متهم بشهادة الزور والفساد، حيث صوّت **باولو معلوف**، المدرج على قائمة **الأنتربول** الحمراء للمؤامرة، بنعم وبنعم أيضًا صوّت **نيلتون كابيكسيبا**، المتهم بغسل الأموال **وسيلاس كامارا**، الذي يخضع للتحقيق بتهمة تزوير وثائق واختلاس الأموال العامة، وبالمجمل صوتت الغالبية العظمى بنعم من طرف أكثر من **150 نائبًا** متورطين في جرائم مختلفة والمحميين من المساءلة باعتبارهم أعضاء بالبرلمان. كما اعترف

[1] www.noonpost.net , تم الاطلاع بتاريخ 2016/05/02 على الساعة 18:00.

رئيس كتلة حزب العمال البرازيلي الحاكم في مجلس النواب بالهزيمة، وتوعد بنقل المعركة إلى المحاكم والشوارع ومجلس الشيوخ.

وتشير صحيفة **الغارديان** في تقريرها بأن الجلسة النيابية ذاتها تبيّن الجانب الهزلي من الديمقراطية البرازيلية فمثلا، حزب المرأة في البرازيل لا يمثله في البرلمان سوى النواب الذكور، كما يعد الحزب التقدمي الاشتراكي أحد أكثر الجماعات اليمينية في الكونجرس البرازيلي.

و على عكس توقعات رئيس مكتب **روسيف جاك واغنر**، الذي أشار بأن حكومة **روسيف** واثقة بأن مجلس الشيوخ سيرفض قرار العزل، مصرًا على أن التصويت في مجلس النواب كان نكسة للديمقراطية، ومؤامرة حيكت ل**روسيف** من قِبل معارضيها الذين لم يتقبلوا إعادة انتخابها في عام2014[1]. فلقد تم التصويت بقوة 55 مقابل 22 لصالح روسيف و ضد قرار العزل.

لقد انقلبت البلاد ضد أول رئيسة للبرازيل بشكل كبير، بعد أن كانت أحد أكثر الزعماء شعبية في العالم بنسبة تأييد تصل إلى 92%، ولكن شعبية **روسيف** تضاءلت نتيجة للركود الاقتصادي، و الاضطراب السياسي وفضيحة فساد **لافا جاتو** في شركة **بتروبراس**، التي تورطت بها جميع الأحزاب الرئيسية في البلاد تقريبًا. وشهدت تداعيات قضية **لافا جاتو** إلقاء القبض على عدد من كبار المسؤولين في حزب العمال لتورطهم بالفضيحة، حيث يخضع الرئيس السابق **لويس إيناسيو لولا دا سيلفا**، للتحقيقات فيما يتعلق بدوره في القضية ويشير النقاد بأن **روسيف**، وباعتبارها وزيرة الطاقة السابقة وقائدة حزبها كان ينبغي لها أن تعلم بهذه الفضيحة، ولكن مع ذلك لم يتم توجيه أي اتهام لها حتى الآن. وتم التصويت على قرار إقالة **روسيف** في برلمان يتهم حوالي ثلث أعضائه بارتكاب الجرائم أو يخضعون فعلًا لتحقيقات جارية.

[1] www.marketsvoice.com, تم الاطلاع بتاريخ 2016/05/07 على الساعة 20:05.

ولكن العديد من الأشخاص يشككون في أسس مساءلة الرئيسة المتهمة بفتح حسابات وهمية للحكومة ونقل الأموال بشكل مؤقت من بنوك الدولة قبيل الانتخابات الماضية، حيث يقول أنصارها بأن هذه المخالفة البسيطة والشائعة تم استغلالها كذريعة للانقلاب بغية الاستيلاء على السلطة من قِبل الطبقة السياسية التي تشتهر بجرائمها الأكثر خطورة[1].

## المطلب الثاني

## الأزمة الاقتصادية في البرازيل

بعد خمس سنوات من توليها الرئاسة وقبل أشهر قليلة من استضافة **ريو دي جانيرو** لدورة الألعاب الأولمبية لعام 2016، لم يعد المشهد مصدرًا للتفاؤل كما كان من ذي قبل، بل بدأت تظهر بوادر أزمة جديدة ربما تكون مقدمة لبركان أزمة اقتصادية بحسب العديد من المحللين وتتجلى ملامحها فيما يلي:

- ازدياد حجم الدين العام.
- نسبة تضخم تقارب 10%.
- تراجع الناتج الإجمالي البرازيلي بنحو 3% في 2015 وتوقعات بتراجعه 2% في 2016.
- عجز الحساب الجاري الذي بلغ أعلى مستوياته في 12 عاما (3.5% من الناتج المحلي الإجمالي).
- نزول الإنتاج الصناعي إلى ما دون الذروة التي بلغها عام 2008 بنسبة 7%.
- انخفاض السلع المصنعة كنسبة من إجمالي الصادرات من 54% قبل عشر سنوات إلى 37% حاليا.
- صعوبة اعتماد إجراءات إعادة هيكلة الميزانية.
- فقدان الريال البرازيلي لأكثر من 30 % من قيمته مقابل الدولار.
- تراجع عائدات الضرائب.

---

[1] www.noonpost.net ، تم الاطلاع بتاريخ 2016/05/12 على الساعة 18:20.

- تراجع ثقة المستهلك والشركات معا.[1]
- يعيش قرابة 9 % من السكان بدخل أقل من 1.3 دولار يوميا.
- تخسر البرازيل نحو 200 ألف وظيفة شهريا.

هذه النتائج أدت إلى خفض التصنيف السيادي للبرازيل إلى درجة "**المضارب**" من قبل وكالة التصنيف "**ستاندر اند بورز**"، وقد تحذو قريبا حذوها وكالتا "**فيتش**" و"**موديز**" وجاء هذا الانحدار الاقتصادي نتيجة لتداخل عدة عوامل داخلية وخارجية.

نجد أن الاقتصاد البرازيلي لم تعصف به أزمتي القطاعين العقاري والمالي في الولايات المتحدة الأمريكية في 2008 – 2009 ، وأزمة الديون السيادية في منطقة اليورو في 2011 – 2012، إلا أنها تركت بصماتها في البرازيل مثلها مثل بقية الدول الناشئة متمثلا في ضعف قدرتها على تحريك نمو التجارة الدولية.

- كما تعاني البرازيل حاليا من تباطؤ الاقتصاد الصيني ، بالإضافة إلى تراجع أسعار المواد الأولية التي تمثل 50 % من صادرات البرازيل التي تمثل أزمة أخرى تتلاعب بالاقتصاد البرازيلي.
- وأيضا تعاظم قيمة الدولار ورغبة الولايات المتحدة الأمريكية في رفع قيمة الدولار[2].

مثلما تتأثر البرازيل بالأزمات والأوضاع الاقتصادية الراهنة في العالم الخارجي، إلا أنها تدفع أيضا ثمن قرارات داخلية خاطئة وقضايا فساد تحوم حول المسؤولين وتجعل الأجواء غير مناسبة للاستثمار.

واتخذت الرئيسة **ديلما روسيف** مجموعة قرارات اقتصادية أثارت الجدل خلال فترة رئاستها الأولى، وكانت أحد

أهم أسباب الأزمة الراهنة –بحسب محللين – أبرزها:

- إعفاء قطاعات بكاملها من رسوم الضرائب.

[1] www.marketsvoice.com , تم الاطلاع بتاريخ 2016/05/12 على الساعة 23:00.
[2] نفس الموقع.

- الرفع المتواصل للأجور المتدنية.
- تأخير الزيادة المطلوبة في أسعار البنزين.
- لم تتخذ حكوماتها تدابير لإيقاف حجم التضخم.

ويقول الخبراء إن ما تحتاجه البرازيل حاليًا هو سياسة مالية أكثر إحكاما، وسياسة نقدية أكثر تساهلا، واتخاذ تدابير لخفض تكاليف الإقراض الخاص، بحيث تلعب البنوك المملوكة للدولة دورًا أقل حجما في توفير الائتمان. كل الاهتزازات التي عانى منها الاقتصاد البرازيلي في الأشهر الأخيرة لا تقارن بالزلزال الذي أحدثته فضحية شركة **بتروبراس**، التي أصبح معظم مسؤوليها السابقين خلف قضبان السجون، وكذلك أصحاب أكبر شركات البناء وبرلمانيين ورؤساء بنوك وبدأت الأزمة عندما كشف عن تورط مسؤولين كبار بالمجموعة النفطية الحكومية الضخمة **بتروبراس** في قضايا اختلاس ورشاوى تقدر بمليارات الدولارات على مدار 10 أعوام.

وكلما تم الكشف عن الشخصيات المتورطة والتي تضم عددًا من كبار السياسيين ورجال الأعمال بالدولة اللاتينية زاد تورط الرئيس البرازيلي السابق **دا سيلفا** وخليفته الرئيسة المعزولة **ديلما روسيف** في القضية، ولا يزال الاقتصاد البرازيلي يعاني جراء هذه الفضيحة التي أحدثت انقساما واضحا في الشارع البرازيلي [1].

غير أن الاقتصاد البرازيلي في وضعه الراهن لم يدخل مرحلة أزمة شاملة، لكنه في الوقت نفسه يواجه أوضاعا لا يحسد عليها، ولا يزال يعاني من مشاكل الماضي ويخشى أن تنزلق أقدامه من جديد، إلا أنه يأمل أن يستمر في استغلال موارده وإمكانياته اللامحدودة للعودة للطريق الصحيح.

[1] www.marketsvoice.com, تم الاطلاع بتاريخ 2016/05/12 على الساعة 23:00.

**الخاتمة:**

من خلال هذه الدراسة تم تناول موضوع التحول الديمقراطي في البرازيل كنموذج لهذه العملية ، انطلاقا من دراسة تمهيدية لبعض مفاهيم هذا الموضوع ثم التطرق لدراسة مقاربات نظرية تحليلية تهتم أساسا بالجانب النظري لموضوع البحث، وشملت الدراسة التطبيقية لموضوع النقاش دولة البرازيل الفدرالية من خلال محورين :

- محور أول تناول الحالة العامة للبرازيل بمختلف إرهاصاتها .
- محور ثاني تناول جدلية التحول في البرازيل بمختلف مراحلها وشخصياتها وتأثيراتها.

وهذا ما استدعى طرح إشكالية وتساؤلات جانبية على مستوى هذا البحث السياسي ، فكان تناول بعض المصطلحات السياسية التي لها علاقة تعريفية بسياق موضوعنا.

ثم تناول هذا الطرح التحول الديمقراطي من جانب المقاربات النظرية أو المداخل النظرية التي تناولت هذا الموضوع وشملت عدة آراء وتفسيرات فقهية ، حيث استنتجنا أن أدبيات التحول الديمقراطي متشبعة ومتنوعة وتغطي مواضيع وقضايا متباينة، إذ أن هذه الدراسة و بطبيعة السياق المقدمة فيه، لم تستطع أن تتناول كل القضايا وجميع المواضيع وقد اهتمت هذه الأدبيات بمجموعة من القضايا والمواضيع، وفي سياق الجانب التطبيقي للبحث جاء تناول جمهورية البرازيل الفيدرالية وكانت من خلال نبذة عامة عن البرازيل من خلال إيضاح تاريخها مختصرا ثم تناولها جغرافيا والتعريف بها وكذلك التطرق لمختلف الإرهاصات في مختلف الجوانب الاجتماعية ،الاقتصادية،السياسية والعسكرية.

وفي الفصل النهائي لموضوع بحثنا تناولنا جدلية التحول الديمقراطي بمختلف مراحلها وشخصياتها وتأثيراتها وعواملها ونتائجها منذ بدء عملية التحول الديمقراطي إلى غاية الحالة التي عليها البرازيل في الوقت الراهن.

ومن خلال كل ما سبق نجد أن الإرادة السياسية القوية والفعالة وكذلك وجود رؤية واضحة ،بالإضافة إلى تدعيم ذلك بالصدق والشفافية في التعاملات مع مختلف أوضاع البلاد وأزماتها، و قد لعبت المؤسسة العسكرية دورا بارزا في هذه العملية و يمكن القول أنها كانت الراعي لعملية التحول الديمقراطي و لم تتخذ موقف متعنت و هذه ميزة تحسب لهذه النخبة العسكرية على الرغم من عديد السلبيات و التضييقات و الملاحقات التي عرفتها فترة الحكم العسكري، كل هذا كان من شأنه أن يخلق انجازا سياسيا واقتصاديا للبلاد ، بالإضافة لتحقيق مزيد من المكاسب والاستقرار كما كان عليه الحال في جمهورية البرازيل الفدرالية ولم يكن ذلك ممكنا لو لم يتوفر المناخ الديمقراطي الراسخ مدعوما باحترام القواعد الدستورية لتحقيق الاستقرار السياسي في البلاد.

كذلك استنتجنا عدة معايير ومتغيرات تقاس بها عملية التحول الديمقراطي وتضمنت عدة عناصر:

- فبالنظر إلى أسباب وعوامل التحول الديمقراطي في البرازيل فإنها نابعة عن بيئتها الداخلية التي كانت الدافع لحدوث التحول الديمقراطي.
- وبالحديث عن درجة التحول الديمقراطي وحجمه فنجد أن البرازيل قطعت أشواطا كبيرة من خلال إحداثها لإصلاحات سياسية واقتصادية و قضائية واجتماعية جوهرية .
- وبالرجوع إلى تأثير ذلك على هيكل النظام فقد تم وضع أجهزة وهياكل سياسية منظومات اجتماعية وحدث تغيير في طبيعة الفئة الحاكمة الى حد ما، وقد تم تعديل دستور البرازيل وتم تنظيم انتخابات بمناسبة ذلك.
- وبالتطرق لتأثير عملية الدمقرطة من حيث الاستقرار أو عدمه في البرازيل فقد حققت البرازيل مسعاها في ذلك ونلاحظ بأن الاستقرار السياسي كان نسبيا وفعليا.
- وبالنظر للآلية حدوث عملية التحول الديمقراطي فكان ذلك عن طريق أسلوب التنازل.

كما يمكن القول بأن دراسة التحول الديمقراطي كتجربة خاضتها دولة البرازيل الفيدرالية و مازالت تخوضها فإن ذلك أسهم بشكل كبير في فهم الممارسة الديمقراطية للظاهرة العالمية وساهم ذلك في إثراء وتطوير الإطار النظري للديمقراطية وتقريب الفهم العام لها.

وقد استمد الحزب اليساري الحاكم منذ 13 سنة نفوذه وفعاليته من خلال القوة الشعبوية وفئات المجتمع الوسطى في البرازيل ، غير أن العصبة المنافسة و التي تضررت مصالحها من خلال سياسات حزب العمال التي تراعي بدرجة أكبر مصالح الطبقتين الوسطى و السفلى، هذه العصبة و بحكم امتلاكها وسائل الإعلام التي لعبت دورا كبير في الأزمة الحالية،سعت مؤخرا لقلب الموازين و العودة إلى الإمساك بزمام الأمور و ذلك من خلال عزل الرئيسة المنتخبة **ديلما روسيف** و إن تمت العملية بطرق تبدو في مظهرها ديمقراطية إلا أنها على الأرجح في جوهرها محاولة من الطبقة الأوليغارشية للعودة للتحكم بالعملية السياسية ، هذا الوضع العسير الذي تشهده البرازيل هذه الآونة يطرح التساؤل التالي: الديمقراطية في البرازيل إلى أين ؟ ما مصير الحزب العمالي الحاكم؟ وما مصير الأزمات التي تشهدها البلاد ؟ .

## محطات تاريخية:

**1-تأسيس النظام العسكري( كاستلو برانكو –كوستا إسيلفا ):**

- مارس 1964 حدوث انقلاب عسكري.
- أكتوبر 1965 حظر الأحزاب السياسية.
- أكتوبر 1965انتخابات غير مباشرة إختيار رئيس الجمهورية .
- جانفي1967دستور جديد.
- مارس1967 كوستا إيسيلفا رئيس للجمهورية.
- نوفمبر 1967 (بدأ الصراع العسكري).
- مارس 1968 (بداية احتجاجات الطلاب).
- ديسمبر 1968 (زيادة قمع المعارضين السياسين).

**2-ترسيخ النظام العسكري كوستا إيسيلفا- ميديسي.**

- أوت 1969 مرض كوستا إيسيلفا والمجلس العسكري يتولى الأمور.
- سبتمبر 1969 اختيار ميديسي رئيسا للجمهورية.
- أكتوبر 1969 صدور دستور جديد للبلاد.
- جانفي 1973 إنحصار النزاع العسكري.
- جوان 1973 الرئيس مديسي يعلن تنحيه.
- -جانفي 1974 انتخاب جيزال رئيسا للبلاد.

**3-التغيير في النظام العسكري الديكتاتوري.**

- مارس 1974 جيزال يبدأ ممارسة مهامه كرئيس .
- أوت 1974 الإعلان عن سياسات لتغيير النظام.

- نوفمبر 1974 فوز حزب (mdb) بانتخابات المجلس الوطني.
- أفريل 1977 جيزال يحل المجلس الوطني.
- أكتوبر 1977 إقالة قائد الجيش.
- جانفي 1979 إلغاء المادة رقم 5 من الدستور.

**4- إنحلال وتفكك النظام العسكري.**

- مارس 1979 فيغيريدو رئيسا للجمهورية.
- أفريل 1980 إضراب العمال في ساوباولو.
- أوت 1981 جولبيري يترك الحكومة.
- نوفمبر 1982 انتخابات مباشرة لحكام الولايات والمعارضة تحصل على الأغلبية.
- أفريل 1984 التغيير نحو انتخابات مباشرة لا ينجح.
- جانفي 1985 فوز المعارضة بالانتخابات الرئاسية .
- مارس 1985 جوزي سارني يبدأ مهامه رئيسا للبلاد.

**5- التحول تحت رعاية العسكر.**

- أفريل/ماي 1985 تاتكريدو نيفيس يتوفى ،تلاه تعديل دستوري يؤسس لانتخابات مباشرة لرئيس الجمهورية.
- فيفري 1986 إعلان برنامج لمحاربة التضخم (plano Grozado)
- نوفمبر 1986 PMDB يفوز بالانتخابات العامة .
- أكتوبر 1988 دستور جديد للبلاد.
- مارس1989 بداية الحملة الانتخابية للرئاسيات .
- ديسمبر 1989 كولوردي ميلو ينتخب رئيسا للبلاد.

**6- ترسيخ الديمقراطية (كولور،إيتامار فرانكو،فيرناندو هنريك كاردوسو )**

- مارس 1990 فيرناندو كولور دي ميلو يبدأ مهامه كرئيس، إعلان برنامج اقتصادي planocollor.
- ديسمبر 1992 اتهام الرئيس collor ونائب الرئيس إيتامار فرانكو يتولى منصب الرئاسة.
- جويلية 1994 إعلان مشروع اقتصادي plano real.
- جانفي 1995 فيرناندو هينريك كاردوسو يتولى الرئاسة.
- جوان 1997 تعديل دستوري يجيز ترشح الرئيس لولاية ثانية.
- جانفي 1999فرناندو هنريك كاردوسو يبدأ ولايته الثانية.
- جانفي2003 لويس ايناسيو لولا دا سيلفا يتولى رئاسة الجمهورية.
- 2007 جانفي إعادة انتخاب لويس إيناسيو لولا دا سيلفا.
- جانفي 2011 ديلما روسيف تنتخب كرئيسة كأول إمرأة رئيسة في تاريخ البرازيل.
- 2015إعادة انتخاب ديلما روسيف.
- 17 أفريل2016 مجلس النواب يصوت على اقتراح عزل الرئيسة روسيف بتهمة التلاعب بأرقام الحسابات العمومية.
- 11 ماي 2016 مجلس الشيوخ يصوت لصالح عزل الرئيسة روسيف ويحيلها على المحاكمة ، وثامر ميشال نائب الرئيسة يتولى منصب الرئيس لمدة لا تتجاوز 180يوم يتم خلالها محاكمة الرئيسة وإذا أدينت يخلفها تامر ميشال حتى 31ديسمبر 2018.

## قائمة المراجع:

### أولا- المراجع باللغة العربية:

**أ- الدستور:**

**1-** جمهورية البرازيلية الفدرالية، دستور البرازيل الصادر بتاريخ 5 أكتوبر 1988،المعدل في 2014.

**ب- *الكتب:***

1- إبراهيم خضر لطيفة، الديمقراطية بين الحقيقة والوهم. القاهرة: عالم الكتب للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة1، 2006.

2- إسماعيل الشطي وآخرون، مداخل الانتقال إلى الديمقراطية. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2003.

3- إسماعيل الغزال ، النظم السياسية. بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، ط4، 1989.

4- إسماعيل المهدي، معنى الديمقراطية في الإيديولوجية الجديدة. القاهرة: دار الحديقة الدولية، 1999.

5- أندروا رينولدز و بن ريلي ، دليل المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات حول أشكال النظم الانتخابية. ستوكهولم :المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات،2002.

6- بارنجتون مور، قاموس علم السياسة والمؤسسات السياسية.(ترجمة:هيثم اللمع)، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر ،1968.

7- جيرالد غايدن،النظم السياسية.( ترجمة سمية فلو)، بيروت: دار الجديد، 1993 .

8- دافيد بيتشام آن ادنهام، كفاح عمال البرازيل.( ترجمة: سهير صبري )، دار الخدمات النقابية والعمالية،1987.

9- دايموند لاري، مصادر الديمقراطية.( ترجمة: منصور القاضي)، عمان،1992.

10-روز براون ،البرازيل شعبها وأرضها.(ترجمة:محمد عبد الفتاح ابراهيم )، القاهرة ونيويورك : مكتبة النهضة المصرية بالاشتراك مع فرانلكين للطباعة والنشر،1969.

11-سيمور مارتن ليبس، الرجل السياسي .(ترجمة:خيري حمادة وشركاؤه). نيويورك، 1960.

12 -صمويل هنتنغتون، النظام السياسي لمجتمعات متغيرة ، ترجمة: سمية فلو عبود ، بيروت، دار الساقي، 1993.

13-صامويل هنتغتون ، صدام الحضارات إعادة صنع النظام العالمي.(ترجمة عبد الوهاب علوب)، القاهرة: الطبعة1999،2.

14-عبد الغفار رشاد، قضايا نظرية في السياسة المقارنة. مركز البحوث والسياسات المقارنة ، 1993.

15-عبد القادر المخادمي رزيق ، الإصلاح الديمقراطي في الوطن العربي بين القرار الوطني والفوضى البناءة. القاهرة: دار الفجر،2007.

16-عمرو عبد الكريم سعداوي ،التعددية السياسية في العالم الثالث السياسة الدولية.1999.

17-غراهام لورانس، ريتشارد فاركاس،روبرت غريدي،جورجن راسموسن وتيكتسو جو تسوروتاني، السياسة والحكومة.(ترجمة :عبد الله بن فهد عبد الله اللحيدان)، الرياض:جامعة الملك سعود،2000.

18- محمد صلاح الدين, رائد النهضة البرازيلية لولا دا سيلفا.القاهرة: دار الفاروق للنشر، 2012.

19-محمد مصطفى ،التحول الديمقراطي في دول نيجيريا إلى أين؟السياسة الدولية،د.م.ن،1993.

20-نصر محمد عارف، إبستمولوجيا السياسية المقارنة نظرية المنهج.بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات، 2002.

21-نصر محمد عارف، نظريات التنمية السياسية المعاصرة. فيرجينيا الو.م.أ: المعهد العالمي للفكر الإسلامي، 1993.

22- يسر الشرقاوي، هل أخفق اليسار مجددا في أمريكا اللاتينية السياسة الدولية.بيروت، 2003 .

**جـ- الدوريات:**

**1**- أنطونيو دا روتشا، "النظام السياسي في البرازيل.. التركة والإصلاح "(ترجمة :صلاح معتمد) بحث نشر في مركز الجزيرة للدارسات عام2011.

**2**- عاطف معتمد وآخرون،"البرازيل القوة الصاعدة من أمريكا اللاتينية"،سلسلة القوى الصاعدة،2010.

3- فاطمة مساعد، "التحولات الديمقراطية في أمريكا اللاتينية نماذج مختارة"، مجلة دفاتر السياسة والقانون, بغداد،2011.

4- محمود عبد المنعم مرتضى، "أمريكا اللاتينية بين رياح الديمقراطية والتحديات الاقتصادية" , السياسة الدولية، العدد107، 1992.

**د- الملتقيات:**

1- صليحة مقاوسي،هند جموعي،"نحو مقاربات نظرية حديثة لدراسة التنمية الإقتصادية "، ملتقى وطني حول الاقتصاد الجزائري، قراءات حديثة في التنمية ،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ،جامعة الحاج لخضر- باتنة،السنة الجامعية 2008-2009.

**ثانيا- المراجع باللغة الفرنسية:**

1- Anderson,world politics ,London , 1999.

2- Adriano nervo codato,Revista de sociologia e politica,A political history of the Brazilian transition from military dictatorship to democracy, transation:Miriam Adelman ,N° 25,nov,2005.

3- david Miller.(ed).the blackwell encyclopediaof political thought .UK.oxford.2000.

4- dominique vidal,le brézil après la réélection de f.h cardoso .

5- lagroy jaques (2002) .sociologie politique .4em ed.france: presse

6- de la foundation nationale des sciences politique et dalloz.

7- Joao fabio ber tonha,brazil: an emerging military power?the problem of the USE of force in Brazilian international relations in the 21 st century,2010.

8- peter Hall ,political studies,1998.

9- Raymond G.gettell .american political science review.vol 18 supplement 1999

10- Wirada howard .comparative politics .New York.2007.

**ثالثا- المواقع الإلكترونية:**

1- www.un.com.

2- www.who.int.whosis.

3- *.www. diae.net.*

4- www.maghress.com.

5- . www.worldbank.***org***.

.www.un.org/ar/millenniumgoals -6

.www.who.int/bulletin. -7

www.marketsvoice.com. -8

.www.le monde.com -9

www.noonpost.net.-10

www.islamonline.net. -11

www.who.int.whosis/data/search.jsp-12

# الفهـــــرس


| العنـــــــوان | الصفحة |
|---|---|
| **إهداء** | |
| **شكر** | |
| **مقدمة** | |
| **الفصل التمهيدي:** الإطار المفاهيمي | **6** |
| **الفصل الأول :** المقاربات النظرية للتحول الديمقراطي | **15** |
| **المبحث الأول :** المدخل التحديثي | **15** |
| **المطلب الأول :** العلاقة بين الديمقراطية والتنمية | **16** |
| **المطلب الثاني :** العلاقة بين الديمقراطية والحريات العامة | **18** |
| **المبحث الثاني :** المدخل الانتقالي | **19** |
| **المطلب الأول :** مراحل التحول الديمقراطي حسب رستو | **19** |
| **المطلب الثاني :** روافد للتحول الديمقراطي حسب المدخل الانتقالي | **20** |
| **المبحث الثالث :** المدخل البنيوي | **23** |
| **المطلب الأول :** الدراسة الكلاسيكية | **23** |
| **المطلب الثاني :** الدراسة الحديثة | **25** |
| **المبحث الرابع :** العوامل المؤثرة في عملية التحول الديمقراطي وأنماط هذا التحول | **26** |
| **المطلب الأول :** العوامل المؤثرة في عملية التحول الديمقراطي | **27** |
| **المطلب الثاني :** أنماط التحول الديمقراطي | **32** |
| **الفصل الثاني :** دراسة حالة البرازيل | **38** |
| **المبحث الأول :** نبذة عامة عن البرازيل | **38** |
| **المطلب الأول :**لمحة على تاريخ البرازيل | **38** |
| **المطلب الثاني :**البرازيل جغرافيا | **39** |
| **المبحث الثاني:** البرازيل سياسيا وعسكريا | **43** |

| | |
|---|---|
| **المطلب الأول:** الإرهاصات السياسية | **43** |
| **المطلب الثاني** : الإرهاصات العسكرية | **47** |
| **المبحث الثالث** : البرازيل اجتماعيا واقتصاديا | **48** |
| **المطلب الأول** : الإرهاصات الاجتماعية | **48** |
| **المطلب الثاني** : الإرهاصات الاقتصادية | **52** |
| **الفصل الثالث:** جدلية التحول الديمقراطي في البرازيل | **57** |
| **المبحث الأول** : طبيعة التحول الديمقراطي في البرازيل | **57** |
| **المطلب الأول** : عوامل التحول الديمقراطي في البرازيل | **57** |
| **المطلب الثاني** : ملامح التحول الديمقراطي في البرازيل | **60** |
| **المبحث الثاني** : واقع التحول الديمقراطي في البرازيل | **62** |
| **المطلب الأول** : مميزات الحياة السياسية | **62** |
| **المطلب الثاني** : المتغيرات التي شهدتها البرازيل | **63** |
| **المبحث الثالث** : الأزمات التي واجهت عهدة الرئيسة ديلما روسيف | **69** |
| **المطلب الأول** : الأزمة السياسية في البرازيل | **70** |
| **المطلب الثاني** : الأزمة الاقتصادية في البرازيل | **77** |
| **الخاتمة** | **80** |
| **ملخص باللغة الانجليزية** | **83** |
| **الملحق** | |
| **قائمة المراجع** | **84** |